

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٥٤١**

الخميس، ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٢، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد جاياكومار	(سنغافورة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد دوتريو
	الكاميرون	السيد بلنغا - إبوتو
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيدة لاخوس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد غوكول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسن

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

02-39553 (A)
0239553

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا، أفغانستان، تركيا، جمهورية إيران الإسلامية، كندا، نيوزيلندا، الهند، اليابان، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل السيد أرياس (إسبانيا)، والسيد خالد (باكستان)، والسيد بامير (تركيا) والسيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد هاينبيكر (كندا)، والسيد مكاي (نيوزيلندا)، والسيد غوبيناتان (الهند)، والسيد يوشيكاوا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد كيرن برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذا الاجتماع، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كيرن برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2002/569 التي تحتوي على نص مشروع قرار أُعد أثناء مشاورات المجلس السابقة.

الآن أعطي الكلمة للسيد كيرن برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

السيد برندرغاست (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على إعطائي هذه الفرصة لتقديم معلومات مستحدثة بشأن الأحداث الأخيرة في أفغانستان في اجتماع علني للمجلس.

إن عملية لويا جيرغا الطارئة، التي من المقرر إجراؤها في أقل من ثلاثة أسابيع، أهم حدث سياسي في أفغانستان منذ تشكيل الإدارة المؤقتة في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وعملية لويا جيرغا تشكل اختبارا بالغ الأهمية لعملية بون. إن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، وبشكل خاص الدعامة الأولى للبعثة، لا تزال تركز معظم مواردها على ضمان لويا جيرغا في الوقت اللازم وفي ظل ظروف حرة ونزيهة بقدر ما تسمح به الظروف، سواء من الناحية السوقية أو السياسية. والمرحلة الأولى من عملية لويا جيرغا تتطلب عقد حوالي ٣٨٠ جمعية إقليمية في أنحاء البلاد. وكثير من تلك الأقاليم يقع في مناطق نائية. وكثير منها يخضع لسيطرة قادة أو لسيطرة فصائل مسلحة متناحرة. أما جمعيات القرى فستختار هيئات انتخابية تتألف كل منها من ٢٠ إلى ٦٠ عضوا، تبعا لحجم الإقليم.

وفي المرحلة الثانية، ستقوم هذه الهيئات الانتخابية عن طريق الاقتراع السري بانتخاب ممثلين في اللويا جيرغا. وستتمثل المرحلة الثالثة في انعقاد اللويا جيرغا نفسه. وسيتألف أعضاؤه من الممثلين البالغ عددهم ١٠٠٠ ممثل تقريبا، الذين يتم انتخابهم في المرحلة الثانية، فضلا عن حوالي ٥٠٠ ممثل للفئات ذات المصالح الخاصة، من قبيل المفكرين والنساء واللاجئين والبدو الرحل وأبناء الشتات، سيجري اختيارهم بواسطة نظرائهم وتصدق لجنة اللويا جيرغا على هذا الاختيار.

أما أعضاء اللجنة المستقلة الخاصة المعنية بعقد الاجتماع الطارئ للويا جيرغا فقد تم نشرهم حاليا في مناطق البلد الثماني جميعا وذلك لتنظيم جمعيات الأقاليم الخاصة بالمرحلة الأولى والإشراف عليها. ويدعمهم خمسة أفرقة لكل منطقة يتألف كل منها من شخصين. كما تم نشر ٢٣ مراقبا دوليا من خمس جنسيات مختلفة في أرجاء البلد لمتابعة هذه الجمعيات. وقد أعدت عملية جوية معقدة تشمل خمس طائرات هليكوبتر وطائرتين من الطائرات ثابتة الجناحين لمساعدة أعضاء اللجنة والمراقبين.

وقد تم إنجاز المرحلة الأولى في الوقت الحالي في نحو ٣٠٠ إقليم من أصل ٣٨٠ إقليما. وما زالت الأعمال التحضيرية مستمرة للمرحلة الثانية والثالثة. ويجرى العمل بشكل مكثف في كابول للتحضير للمرحلة الثالثة. ويشمل هذا إصلاح مباني الموقع وتنسيق الترتيبات الأمنية. ونحن سعداء بالتقدم الذي أحرز ولدينا الثقة في أن اللويا جيرغا سوف يسير وفقا للجدول الزمني.

وكما هو متوقع، فإن المرحلة الأولى تشوبها بعض الهنات. فقد نما إلى أسماع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وأفرقة الرصد الدولية حالات كثيرة للترويع من قِبل القادة العسكريين أو السياسيين المحليين. وقد يؤدي العجز عن توخي الحد الأدنى من النزاهة في عملية الاختيار في بعض الأقاليم إما إلى تولي لجنة اللويا جيرغا انتقاء ممثلي الأقاليم، وهي مخولة القيام بذلك بموجب المادة ٧ من القواعد والإجراءات التي اعتمدتها اللجنة ذاتها، أو على أسوأ الفروض، أي إذا عرض اختيار شخص ما بموجب المادة ٧ سلامته الشخصية للخطر، إلى إعلان الإقليم المذكور ''غير صالح للانتخاب''، وفي هذه الحالة لن يكون ممثلا على الإطلاق.

ورغم أن المرحلة الأولى لم تكن على خير ما يرام، إلا أنها كانت من أوجه كثيرة أفضل مما كان متوقعا. فعلى سبيل المثال، توافد الناس بالآلاف على معظم الجمعيات. وكثيرا ما كان هذا الدعم الشعبي الساحق كافيا لمقاومة التخويف أو للنجاح في الاعتراض على النتائج المزورة. ومع أن هذه العملية قد زادت من التوتر في بعض الأقاليم، كما كان متوقعا، فقد أمكن احتواء هذا التوتر في معظم الحالات. ووافقت الفصائل المتنافسة على السيطرة على الإقليم في حالة واحدة على الأقل، هي إقليم قاراباغ في مقاطعة غزني، على الانسحاب من مواقعها لكي تعقد الجمعية. كما وافقت على إنشاء قوة أمنية محايدة في مركز الإقليم. وهكذا فإن عملية اللويا جيرغا قد أدت بالفعل إلى تحسين الأمن.

وفي اعتقادنا أن العملية قد أظهرت حتى الآن أن الأفغان يملكون القدرة على المصالحة والتوفيق، إذ يدركون أهمية عدم إهدار هذه الفرصة المتاحة لتحقيق السلام والتعمير.

فمن المفهوم بصفة عامة أن اللويا جيرغا يشكل حدثا هاما بالنسبة لمستقبل أفغانستان وأنه، فوق كل شيء، أهم من أن يستغنى عنه بسبب ما فيه من عيوب.

وقد نجم الكثير من العوائق التي ظهرت في المرحلة الأولى لعملية اللويا جيرغا عن الحالة الأمنية غير المستقرة.

ومن الواضح أن أجزاء مختلفة من البلد ما زالت تحت سيطرة قادة متباينين. ويدين بعض هؤلاء القادة بالولاء لأعضاء الإدارة المؤقتة، ولا يعني هذا بالضرورة أنهم موالين للإدارة المؤقتة ذاتها، وهذه تفرقة هامة. والبعض، مثل باشا خان زادران في غارديز، يعارض بالفعل الإدارة المؤقتة. ولذا فإن الإدارة في وضع تضطر فيه إلى فرض سلطانها دون أن تكون لديها القدرة الكافية على ذلك.

وقد كان تقديم العون للأفغان في تنمية تلك القدرة موضوعا لمؤتمر المانحين المتعلق بالأمن الذي عقد مؤخرا في جنيف في ١٧ أيار/مايو. وقد ضم هذا الاجتماع نحو ٤٠ من الجهات المانحة المحتملة. وكان الغرض منه تأمين التزامات مالية حقيقية لإصلاح القطاع الأمني.

وقدم وفد الإدارة المؤقتة، برئاسة وزير الخارجية عبد الله، ورقة تنفيذية عن القوات المسلحة الأفغانية الجديدة. وسيتألف قوام هذا الجيش الجديد من ٨٠ ٠٠٠ فردا ويتكلف نحو ٣٠٠ مليون دولار في العام الأول. وسيشرف عليه مجلس للأمن الوطني يخضع للسيطرة المدنية.

وقدمت الحكومة الألمانية مقترحات لإعادة بناء قوة الشرطة. وشددت ألمانيا على ضرورة إنشاء نظام قضائي فعال في نفس الوقت الذي يعاد فيه بناء الشرطة. وإلا فإن الشرطة ستباشر عملها في فراغ مؤسسي. وقدمت إيطاليا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ورقتين عن القطاع القضائي. بيد أن من الواضح أنه يلزم إحراز تقدم أسرع في هذا المجال. ويحدونا الأمل في أن يساعد قيام الإدارة المؤقتة بتشكيل اللجنة القضائية في وقت قريب في الإسراع بالعمل في هذا القطاع، الأمر الذي يلزم حدوثه قبل ١٠ حزيران/يونيه امتثالا لاتفاق بون. وتتضافر بعثة تقديم المساعدة عن كثب مع الإدارة في هذا الشأن.

وقدمت المملكة المتحدة في مؤتمر جنيف ورقة استراتيجية لتنسيق المساعدة الرامية إلى مكافحة المخدرات غير المشروعة في أفغانستان. واتفق كل من الإدارة المؤقتة والمملكة المتحدة على أن برنامج القضاء على الخشخاش هذا العام قد برهن على تصميم الإدارة المؤقتة على التصدي لهذه المشكلة التي تؤثر بشكل خطير على المجتمع الدولي بأسره.

وأخيرا، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ورقة عن التسريح وإعادة الإدماج، تقدر تكلفة وضع برنامج للتعامل مع ٢٠٠ ٠٠٠ من المحاربين بنحو ٨٠ مليون دولار. ووافقت اليابان على الاشتراك مع الأمم المتحدة بوصفها الجهة الفاعلة التي تتصدر هذا القطاع.

وكانت نظرة المشاركين في مؤتمر جنيف إلى المؤتمر إيجابية بشكل عام. وتعهد عدد من البلدان غير التي سلف ذكرها بتقديم أموال وأشكال أخرى للدعم أو قالت إنها تفكر جديا في أن تفعل ذلك.

وتشكل هذه اللحظة من تاريخ أفغانستان تحديا غير عادي للمجتمع الدولي. ذلك أن تعمير أفغانستان وإيجاد نظام سياسي قادر على الاستمرار فيها يتطلب، كما تكرر القول مرات عديدة في مؤتمر جنيف، استحداث قطاع أمني أفغاني تسيطر عليه الدولة ويخضع لمساءلتها. ويمثل هذا في نهاية المطاف أقل الخيارات تكلفة بالنسبة للمانحين. أما من حيث كفالة الاستدامة، فهو الخيار الوحيد. لذلك فإننا نريد أن نحث المانحين على النظر في المبادرات المطروحة في مؤتمر جنيف وفي الكيفية التي يمكن لهم الإسهام بها في تمويل هذه المبادرات وتنفيذها.

ومع أن النتيجة التي تمخض عنها مؤتمر جنيف مشجعة إلى حد كبير، فإن إنشاء المؤسسات الأمنية الأفغانية الجديدة سوف يستغرق بعض الوقت. وأود لذلك أن أغتنم

هذه الفرصة لتذكير المجلس بأن الحالة الأمنية في أفغانستان، ولا سيما خارج كابول، ما زالت مثارا لقلق كبير.

وقد أحطت المجلس علما خلال المشاورات غير الرسمية في الأسبوع الماضي بشأن الحالة التي تبعث على القلق في مزار شريف، حيث نجحت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في التوسط لإبرام اتفاق للفصل بين قوات قادة الفصائل الحربية المتنافسين. ولا تزال الحالة هناك هشة. وكذلك الحال بالنسبة للمناخ الأمني العام في بقاع البلد الأخرى، وخاصة في شرقي وجنوب أفغانستان.

وبالنظر إلى عدم توسيع نطاق عمل القوة الدولية للمساعدة الأمنية خارج كابول، فإن الأمم المتحدة والإدارة المؤقتة ما زالتا تريان أنه ينبغي للمجتمع الدولي التصدي لهذه المسائل الأمنية المشروعة بأسرع ما يمكن. ولديّ ثقة في أن المجتمع الدولي يدرك إدراكا تاما أن عدم إحراز تقدم ملموس في المناخ الأمني من شأنه أن يعرض لخطر شديد جميع الجهود التي يبذلها على الصعيدين السياسي والمالي لتقديم الدعم من أجل إنشاء أفغانستان جديدة. فلا يمكننا على سبيل المثال أن نتوقع البدء في عملية متصلة للتعمير في أفغانستان ما لم تطرأ تحسينات حقيقية على الأمن خارج كابول وضواحيها.

وأنتقل الآن إلى قضية الإغاثة والإنعاش. فوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لا تزال تقوم بعملية الإغاثة، ولكنها تولي أيضا اهتماما متزايدا لبرمجة الإنعاش والتعمير. ومنذ أيلول/سبتمبر الماضي، قام برنامج الأغذية العالمي بتقديم ما يزيد على ٤٥٥ ٠٠٠ طن متري من الأغذية إلى أكثر من تسعة ملايين أفغاني، من المنتظر أن يعتمد الكثيرون منهم لفترة من الزمن على المعونات الغذائية. غير أنه، بسبب نقص الأموال، فقد كانت كميات الأغذية المقدمة من البرنامج في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو دون المستهدف بحوالي ٨٠ ٠٠٠ طن متري. ونحن نحث جميع المانحين على مواصلة تمويل هذه العملية وغيرها من العمليات الضرورية لإنقاذ الأرواح.

ويمكنني أيضا أن أتحدث عن تحقيق تقدم طيب بشأن عودة اللاجئين. ففي ١٦ أيار/مايو، فقد زاد عدد الأفغان الذين عادوا في يوم واحد من إيران وباكستان على ٢٠ ٠٠٠ لأول مرة. ويبلغ مجموع عدد اللاجئين الذين ساعدهم الأمم المتحدة على العودة منذ بداية هذه السنة حتى الآن حوالي ٦٢٥ ٠٠٠ لاجئ، بالإضافة إلى عدد غير محدد من اللاجئين الذين عادوا من تلقاء أنفسهم. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع المنظمات غير الحكومية على إعادة بناء ٧ ٤٠٠ منزلا لأشد العائدين فقرا، وهي تواصل تقديم برامج إعادة التوطين للتخفيف من صعوبات الانتقال.

وتواصل الأمم المتحدة تحقيق تقدم في مساعدات التعمير والتنمية. وتقوم فلسفة المنظمات في هذا المسعى على العمل بشكل وثيق مع السلطة المؤقتة، لا سيما مع هيئة تنسيق المساعدات الأفغانية. وتعتزم الأمم المتحدة، في الأسابيع المقبلة، أن توضح للسلطة المؤقتة والإدارة الانتقالية الخلف استراتيجيتها الانتقالية لبناء القدرات على المستويين الوطني ودون الوطني. وهي استراتيجية تقوم على المشاركة الحقيقية بين الحكومة والأمم المتحدة على عدد من المستويات.

أولا، سوف نركّز على بناء قدرات الحكومة والمجتمع المدني على جميع مستويات عملياتنا النظامية، وكذلك فيما يتعلق بمشاريع دعم قدرة الإدارة المؤقتة في مجالات معينة.

ثانيا، سنعمل بالمشاركة في مجال البرمجة، وذلك على الأخص لضمان أن يحظى البلد بأكمله ببرمجة عادلة ترتكز على الاحتياجات. وقد قامت هيئة تنسيق المساعدات

الأفغانية، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بصياغة إطار إنمائي وطني يحدد الاستراتيجية العامة لإعادة بناء الاقتصاد، والتنمية. أما الخطوة التالية التي نتوقع إنجازها بنهاية الشهر الحالي، فتتمثل في إعداد ميزانية وطنية للتنمية تحدد بوضوح الاحتياجات ذات الأولوية وتضمن تبادل المعلومات بين مختلف المجالات البرنامجية. وسوف تساعد هذه الميزانية الأمم المتحدة على تحديد ودعم المستويات المثلى لتمويل الأعمال الإنسانية والإنمائية.

أما مجال المشاركة الرئيسي الثالث فيوجد فيما نقوم به من أعمال في المقاطعات. ويتعين على الأمم المتحدة أن تدعم أهداف الحكومة فيما يتعلق بتحسين معيشة ملايين الأفغان الذين أضرت بهم الحرب، وذلك بتحقيق تغيير فعلي في القرى والمدن في شتى أنحاء البلد. ومن الأهمية بمكان وجود عنصر قوي من اللامركزية لضمان نجاح البرامج الجديدة لتنمية المناطق. وقد بدأ تنفيذ هذه البرامج بالفعل في قندهار وهيرات، بما يتوافق تحديدا مع احتياجات تلك المنطقتين. ويجري بخطى سريعة تطبيق هذا النموذج في جميع المناطق ذات الأولوية في شتى أرجاء البلد.

ولا بد للشراكة بين الحكومة والأمم المتحدة أن ترتكز على رؤية مشتركة للعملية الانتقالية والانتعاش، واعتماد الأفغان على أنفسهم. ولا بد للأمم المتحدة والحكومة أن يعملا معا على مواجهة المشاكل المشتركة وإيجاد حلول مشتركة دائمة. فلا يزال الملايين يعتمدون حاليا على برامج الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. لذلك، فسيظل من الضروري، في المستقبل القريب، أن تتواجد هذه البرامج على نطاق واسع، وما يترتب على ذلك من تمويل واسع النطاق. غير أنه على المدى المتوسط، ستقلل الأمم المتحدة تدريجيا من وجودها. وسوف تخصص المزيد من الأموال لمشاريع الإنعاش والتعمير، وسندعم، فوق كل ذلك، الحكومة في التصدي لما تواجهه من تحديات وتحمّل ما تضطلع به من مسؤوليات.

ويسرني أيضا أن أتحدث عن المؤتمر الذي عُقد مؤخرا في طهران عن التجارة والتعاون بين القطاعات الخاصة في كل من أفغانستان وباكستان وإيران. كما تعرّض المؤتمر لموضوع إعادة بناء أفغانستان عن طريق إنشاء قطاع خاص نابض بالحياة، وأكد على الحاجة إلى توسيع فرص التجارة باعتبارها المحرك الرئيسي لعملية إعادة البناء هذه. وفي أعقاب هذا المؤتمر، قامت أفغانستان وإيران وباكستان بتوقيع اتفاق تأسست بمقتضاه لجنة ثلاثية لتطوير أعمال التنمية والتجارة التي يقوم بها القطاع الخاص في كل من البلدان الثلاثة. ولقد أكدنا كثيرا على أهمية التعاون السياسي بين جيران أفغانستان. ومن المناسب في هذا المقام التنويه بأهمية التعاون الاقتصادي أيضا.

وختاما، اسمحوا لي أن أقول إنه قد تحقق في أفغانستان في الشهور الستة الماضية تقدم يفوق كل التوقعات منذ سنة مضت. ومن السابق لأوانه اعتبار عملية بون أمرا مسلما به. ومن السابق لأوانه أن نفترض أن هذه العملية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمصير البلد. غير أنه يبدو أن ما يتحقق يوميا من تقدم قد جعل من غير الممكن وقف هذه العملية. وسوف نتابع الأحداث عن كثب في الفترة السابقة على انعقاد الجمعية الكبرى (اللويا جيرغا). ونتطلع إلى نجاح عملية بون كما نتطلع إلى انتقال سلس للمرحلة التالية من تلك العملية، وهي المرحلة التي نأمل أن تنتعش فيها بقوة أنشطة التعمير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد بينديرغاست على بيانه الشامل.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ستنعقد في غضون بضعة أيام الجمعية الكبرى (اللويا جيرغا). ومن

الواضح أن هذه مرحلة مهمة جدا، كما قال من فوره السير كيران، في تنفيذ اتفاقي بون وبطرسبرغ - أي تنفيذ التعمير والمصالحة في أفغانستان.

ومن الواضح كما قال السير كيران، أن علينا أن نتوخى غاية الحرص فيما يتعلق بالنهج الذي يُتبع إزاء هذه المرحلة الحاسمة. فالمصالحة بين جميع الأفغان ليست عملية هينة، بعد ما دارت بينهم حرب استمرت عشرات السنين. لذلك، فلا بد لنا من أن نتوخى الحرص على الأخص فيما يتعلق بالأحوال الأمنية السائدة في أفغانستان. إن الحالة الأمنية في كابول جيدة بطبيعة الحال، ولكننا، كما ذكر السير كيران، قد شهدنا وقوع بعض الأحداث في المقاطعات. ففي الأحد الماضي اغتيل شخص في إحدى قرى مقاطعة غور؛ وكان هذا الشخص عضوا في الهيئة الانتخابية التي لم يكن قد مر على انتخابها سوى بضع ساعات. ويعني هذا أن علينا أن نبقى يقظين جدا وأن نتوخى الحذر في هذا الصدد.

ونظرا لهذا التحدي الأمني، يمكن للمجتمع الدولي اتخاذ عدد من الإجراءات، وهو يتخذ بالفعل بعض الإجراءات في بعض المجالات. ويجدر بي أن أنوه بثلاثة على الأقل من هذه المجالات.

أما المجال الأول ذو الأولوية فهو تدريب الجيش وقوة الشرطة الأفغانية. ويُلاحظ أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا المجال هي جهود منسقة جيدا الآن، بفضل بعض التبرعات الرائدة من قِبَل الولايات المتحدة للجيش ومن قِبَل ألمانيا لقوة الشرطة. وكما أوضح السير كيران، توجد الآن آلية للتنسيق بين المساهمين والسلطة الأفغانية. وقد عقد في ١٧ أيار/مايو في جنيف اجتماع ضم جميع الدول المهتمة بالأمور الأمنية. وقد تم في هذا الاجتماع التعهد بتقديم مساهمات كبيرة لأفغانستان، وسوف تتولى فرنسا مسؤولية تدريب كتيبتين من كتائب جيش المستقبل الأفغاني. وسوف يبدأ تدريب الكتيبة الأولى في ١ حزيران/يونيه، وتدريب الكتيبة الثانية في أواسط أيلول/سبتمبر. وسوف توفر ما مجموعه ٥٥ مدرِّبا للمساعدة في هذه العملية التدريبية. هذا بالإضافة إلى مساهمات أخرى سوف تقوم بها فرنسا في المجال الأمني، وذلك بمشاركة ٤٠٩ جنود فرنسيين في قوة المساعدة الأمنية الدولية، علاوة على مساهمة بلدي في عملية الحرية الدائمة.

ومن الواضح أنه توجد مشكلة تأخير في التوقيت في مجال التدريب. فالوحدات الأفغانية لم تستكمل بعد مقوماتها لتكون وحدات عاملة، باستثناء كتيبة واحدة في الحرس الجمهوري، والتي نعتقد أنه ينبغي أن تكون قادرة على ضمان بيئة آمنة خلال انعقاد الجمعية الكبرى (اللويا جيرغا). علما بأن الحرس الجمهوري قد قامت بتدريبه المملكة المتحدة.

لكن يجب أن يستمر استخدام وسائل أمنية أخرى. والأداة الحيوية الثانية هي القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي يعتبر دورها في ضمان الأمن في كابل حاسما، لأن في كابل تتواجد مقار المؤسسات الانتقالية. وإنه لشيء ممتاز أن ظروف تمديد وجود القوة متوفرة الآن، قبل افتتاح لويا جيرغا.

وبفضل مساهمة تركيا، من الممكن الآن لها أن تتولى قيادة القوة، بعد الدور الذي قامت به المملكة المتحدة خلال الستة أشهر الأولى لوجود القوة. وهذا يعني أننا يمكننا اليوم أن نجدد إذننا - المطابق لإذن المجلس الأصلي - بتمديد القوة مدة ستة أشهر أخرى اعتبارا من ٢٠ حزيران/يونيه. وسنعتمد مشروع قرار بهذا المعني اليوم، وهذا شيء نرحب به. وبالإضافة إلى القوة، هناك، بطبيعة الحال، الدور الأمني غير المباشر الذي تقوم به عملية "الحرية الدائمة".

أخيرا، أود أن أتطرق إلى مسألة المعونة الدولية. إن المعونة الدولية، وعلى وجه الخصوص المعونة لإعادة بناء وإنعاش أفغانستان، تسهم، بشكل مباشر وغير مباشر، في تعزيز الأمن للشعب الأفغاني. ومعونتنا للإنعاش وإعادة التعمير مشروطة باحترام حقوق الإنسان وتعزيز سلطة الرئيس كرزاي على جميع أقاليم أفغانستان. وهذا منصوص عليه في القرار ١٤٠١ (٢٠٠٢)، وعلى وجه الخصوص، بطبيعة الحال، في فقرته الرابعة، حيث ورد أن جهود المعونة يجب أن تنسَّق تنسيقا تاما. وهذا الدور يقوم به الآن السيد الأخضر الإبراهيمي في كابل بالنيابة عن المجتمع الدولي.

وبطبيعة الحال، ما زال ينبغي النظر في ما إذا كانت المعونة ستصرف. لقد قطعت تعهدات في طوكيو بلغت ١,٨ بليون دولار، لكن المانحين لم يفوا حتى الآن بتعهداهم. وننوه ببرنامج معونة هام، هو مكافحة الاتجار بالمخدرات والمساعدة في زراعة محاصيل بديلة. وتلك أولوية أخرى للمعونة الدولية.

لقد أنجز الأفغان والمجتمع الدولي الكثير في ستة أشهر فقط. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. ونحن نثق ثقة تامة بالأفغان وبقدرهم على التقارب في هذه المرحلة الحاسمة من لويا جيرغا لإعادة بناء بلدهم بدعم المجتمع الدولي الكامل.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن الامتنان لوكيل الأمين العام برندرغاست لإحاطته الإعلامية المفصلة، التي غطت بكل وضوح التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في أفغانستان، بما في ذلك المساعدة السياسية والأمنية والإنسانية.

ووفد بلادي يشارك مشاركة تامة في البيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم لإسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

مرَّت أقل من ستة أشهر منذ أن توصَّل الممثلون الأفغان إلى اتفاق بون. وبالنظر إلى التحديات غير العادية في تلك المرحلة، بدأت السلطة الأفغانية المؤقتة، تحت قيادة حميد كرزاي، العمل البالغ الصعوبة لتنسيق إعادة البناء، وإنشاء المؤسسات السياسية وإعطاء حرية التعبير لأفغان كثيرين فُرض عليهم السكوت.

ومع ذلك، هناك عقبات ومهام جادة تتطلب الإنجاز، وهناك الذين قد يواصلون السعي إلى تقويض الاتفاق وزعزعة استقرار المؤسسات التي أنشأها. ونحن من جانبنا يجب أن نضمن الحيلولة دون نجاح الذين يسعون إلى تعطيل بناء سلام عادل في أفغانستان. ومن أجل هذا، يجب أن تكون الحكومة المؤقتة قادرة على بسط سلطاها على جميع أنحاء أفغانستان، وتعزيز شرعيتها وتأكيد الحاجة إلى سلطة مركزية قوية.

هناك تقدُّم إيجابي بشأن عملية لويا جيرغا الطارئة حتى الآن. ولويا جيرغا يجب أن تجري في مناخ آمن متواصل. وكل العناصر الفاعلة يجب أن تقدم أقصى قدر من المساعدة إلى السلطة المؤقتة وإلى الأمم المتحدة لضمان نجاحها. وهناك أنباء مستمرة من بعض القطاعات بأن هناك حالات لاختيارات مسبقة وتخويف. ونحن قلقون بشدة من إمكانية وجود دوافع سياسية وراء موت مندوب انتُخب مؤخرا في مقاطعة غور.

ومن ناحية أخرى أكثر إيجابية، بينما يدل اختيار عدد صغير من النساء على المستوى الإقليمي، على أن التقدم الذي أُحرز حتى الآن نحو ضمان المشاركة التامة للنساء في المجتمع الأفغاني سيكون بطيئا، يسرنا أن امرأة واحدة على الأقل اختيرت، حتى الآن، عن طريق العملية الإقليمية، لتشارك في المرحلة النهائية من لويا جيرغا الطارئة. ومع أن هذه قد تكون خطوة واحدة أولى إلى الأمام عند هذه المرحلة

في هذا المجال، فإنها دلالة هامة على الرغبة في إحداث تغيير وإحراز تقدم في أفغانستان، ونحن نأمل أن يجري اختيار عدد أكبر من النساء في الأيام المقبلة.

إن نجاح عملية لويا جيرغا الطارئة، واختيار حكومة انتقالية، سيمثلان مرحلة هامة للغاية في تنفيذ اتفاق بون، وفي انتقال أفغانستان إلى شكل أكثر تمثيلا من الحكم. ونجاح هذه العملية سيترك أثرا كبيرا على جهود التعمير التي تُبذل الآن في أفغانستان. ومن الأساسي أن يبذل المانحون كل جهد ممكن لصرف التعهدات السخية للغاية التي قطعت في مؤتمر طوكيو لإعادة البناء حتى يلمس الشعب الأفغاني بوضوح عوائد السلام.

وأيرلندا تؤيد تأييدا تاما مشروع القرار، الذي من المقرر اعتماده اليوم، والذي سيمدد، دون تغيير، ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، لمدة ستة أشهر أخرى. إن للقوة أثرا إيجابيا فوريا في كابل حتى قبل أن يصل إلى قوته الكاملة. ووجود القوة استعاد الكثير من نشاط كابل وطاقتها، واستقرار كابل وضواحيها يسَّر بدء جهود الإعمار. إن الحالة الأمنية في أجزاء أخرى من البلاد تظل أكثر هشاشة إلى حد كبير ولا بد من إيجاد الطُرق كما أشار وكيل الأمين العام، السيد برندرغاست، وآخرون، لضمان ألا تقتصر منافع الاستقرار على كابل وضواحيها المباشرة.

ونحن ممتنون للمملكة المتحدة لقيادتها للقوة طوال الأشهر الستة الماضية، وللدول المشاركة كافة في القوة على الجهد الهائل الذي بذلته لضمان الانتشار الناجح والفعالية الفورية على أرض الواقع. ونرحب ترحيبا حارا بقرار تركيا تولي دور الدولة القائدة لفترة ستة أشهر.

إن تمديد ولاية القوة يدل بوضوح على اشتراك المجتمع الدولي المستمر في أفغانستان. وبينما يعتبر توفير بيئة آمنة لإعادة البناء في أفغانستان أمرا أساسيا، يجب ألا يغيب عن بالنا كون أفغانستان لا تزال تمر بأزمة إنسانية حادة. وقبل أن يتسنى المضي بإعادة البناء إلى الأمام، يجب تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

وردتنا أنباء بأن عددا من وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، ومنظمات أخرى أيضا، على حافة نقص تمويلي حاد. ونحن لا يمكننا أن نسمح لنقص التمويل بأن يعرض للخطر المنجزات البطولية لبرنامج الأغذية العالمي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، من بين منظمات أخرى، لقد بذل برنامج الأغذية العالمي جهودا غير عادية الخريف والشتاء الماضيين لضمان ألا تصيب أفغانستان مجاعة. والآن، تواجه القوة إمكانية حدوث انقطاع لإمداداتها الغذائية قبل جمع محصول هذا العام. ونحن نحث الدول الأعضاء على صرف مساهماتها لهذه الوكالات الإنسانية الرئيسية بأقرب وقت ممكن، حتى لا يعكس اتجاه المنجزات التي تحققت حتى الآن في المجال الإنساني.

إن تقرير وكيل الأمين العام، السيد برندرغاست، عن مستويات عودة اللاجئين يدعو للسرور التام. ولكن يجب أن نضع في الاعتبار أن تلك العملية الإيجابية تخلق تحدياتها بنفسها، بما في ذلك في مجال الاحتياجات الإنسانية للأعداد الكبيرة من الأفغان العائدين إلى ديارهم. وبشكل أوسع نطاقا، سيعتمد الأداء الفعال للسلطة الأفغانية المؤقتة والمؤسسات الخلف في المستقبل القريب على الدعم الخارجي المستدام. ومما يحقق مصلحة المجتمع الدولي أن يضمن استقرار وفعالية المؤسسات الأفغانية لمنع خطر العودة إلى الفراغ الذي ثبت في الماضي أنه مدمِّر جدا.

ونرحب بالأنباء بأن العمل يجري بشأن إنشاء لجنة حقوق الإنسان. ونعتقد أن من الأساسي أن تنشأ هذه اللجنة، وأيضا اللجنة القضائية بأسرع وقت ممكن. وإننا

نتطلع إلى نتيجة حلقة عمل حقوق الإنسان المقرر عقدها في الأيام المقبلة.

إن حقوق الإنسان يجب أن يستمر وضعها في مقدمة جهود الأمم المتحدة في أفغانستان. وفي الوقت الذي حدثت فيه تطورات إيجابية قوية فيما يتعلق بحقوق النساء والبنات، لا تزال هناك مشاكل بالغة الخطورة باقية. ونحن قلقون بشكل خاص من الأنباء عن إساءة معاملة أبناء الطائفة البشتونية، التي ظلت مستمرة منذ عدة أشهر وتسببت في المزيد من التدفقات السكانية. ومن الجوهري أن يتمكن أبناء الطائفة البشتونية من الاشتراك بشكل كامل في عملية لويا جيرغا الطارئة.

وأيرلندا قلقة أيضا بشكل كبير من الأنباء المتعلقة بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في سجن شيرغان. ومن الواضح أن الظروف في السجن غير مقبولة، ومن الجوهري أن يعامل المحتجزون هناك معاملة إنسانية، وأن توفر لهم الرعاية الصحية الكافية، إلى أن يتم الحل السريع لوضعهم القانوني.

ما من أحد منا يقلل من أهمية التحديات الكبيرة التي تكمن أمامنا ونحن نتحرك نحو إعادة بناء أفغانستان، وإقامة الحكومة الانتقالية في الشهر القادم. لقد خطونا خطوات كبيرة في ستة أشهر فقط، لكن يجب أن نثبت على عزيمتنا حتى يتغلب التزامنا وإصرارنا المتضافران على أي انتكاسات قد تقع مستقبلا.

السيد وليمسن (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السير كيرن برندرغاست على إحاطته الإعلامية التي وافانا بها اليوم، وأن أذكر أننا مسرورون بشكل خاص بإضفاء الطابع الرسمي على القرار الخاص بتمديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية للأشهر الستة القادمة.

نعرف جميعا أن الحرب ضد الإرهاب ستكون طويلة. ومن ساحات الكفاح المبكرة في هذه الحرب كانت ولا تزال في أفغانستان. والولايات المتحدة، ملتزمة بالبقاء إلى أن تنتهي المهمة، والولايات المتحدة يسرها أن تشترك مع الأمم المتحدة في دعم أفغانستان حرة مستقلة قوية. وفي هذا السياق، أرحب أيضا بالتزام تركيا بتولي قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وأنا أشكر المملكة المتحدة مرة أخرى على العمل الذي أنجزته.

بالرغم من النشاط والالتزام الكبيرين من جانب المجتمع الدولي، نعترف جميعا بأن هناك الكثير الذي لا يزال ينبغي القيام به في أفغانستان. في الأسبوع الماضي، عقدنا بالتضافر مع السيد الإبراهيمي، مناقشات أمنية في جنيف مع ٤٥ دولة، واشترك فيها ممثلون عن السلطة الأفغانية المؤقتة والأمم المتحدة. واستخدم المشاركون الاجتماع لاستعراض الجهود الدولية القائمة لمساعدة السلطة الأفغانية المؤقتة بالأمن ولتنسيق الجهود الدولية المستمرة. ومنذ اجتمعنا آخر مرة، أحرزنا تقدما بشأن عدد من المبادرات. ونحن لا نزال نعتقد بأن المؤسسات الأفغانية القادرة الشفافة هي مفتاح الأمن الطويل الأجل للشعب الأفغاني.

وبلوغا لهذه الغاية تبذل الولايات المتحدة الجهود لبدء تدريب الجيش الوطني الأفغاني. وفي نهاية نيسان/أبريل، وصل ١٤٠ جنديا من جنود القوات الخاصة إلى أفغانستان، أوكلت إليهم مهمة تدريب الجيش الأفغاني وبدأوا العمل في تأسيس جيش وطني ووصل إلى كابل في الأسبوع الماضي ١ ٨٠٠ زي عسكري من الولايات المتحدة وزعت على الجنود فورا. وأفراد أول كتيبة من الجيش الوطني الأفغاني يلبسون الآن الزي العسكري ولديهم المعدات الشخصية الضرورية لبدء دورهم التدريبية. وتدريب السرية الأولى من القوات بدأ فعلا.

ونرحب بوصول مدربين فرنسيين إلى كابل. والفرنسيون سيدربون الكتيبة الثانية ابتداء من أول حزيران/يونيه، وأيضا كتيبة إضافية في وقت لاحق ضمن برنامج التدريب. وإلى جانب جهود تدريب القوات، نعمل بشكل مكثف لضمان أن يتقاضى الجنود أجورا، ونحن نرحب بإنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، الذي سيسهل دفع الأجور.

أود أن أعلق، باختصار، على واحد من أكثر المعالم حسما: لويا جيرغا. كما استعرض وكيل الأمين العام، السيد برندرغاست، لنا صباح اليوم، يجري تحرك إلى الأمام على أرض الواقع في أفغانستان. توجد مشكلات متفرقة، لكن تقدما واضحا ثابتا يحدث الآن. ونحن نتشاطر الرأي بأن تنفيذ عملية لويا جيرغا بنجاح وشفافية حاسم للنجاح النهائي لعملية بون. وأنا أعلم أن فريق الإبراهيمي يعمل بجد تام للتصدي للتحديات السوقية والتحديات العديدة التي ستترتب على لويا جيرغا، سواء في كابل أو في مواقع جيرغا الإقليمية التسعة.

الولايات المتحدة تساهم بالتمويل ووسائل الدعم الأخرى للويا جيرغا. إننا نسهم بثلاثة ملايين دولار لعمليات جوية وبـ ٥٠٠ دولار لراديو كابل والبث العام لرسالة الرئيس كارزاي عن لويا جيرغا، وبمراقبي التمويل كجزء من منحة أوسع تقدر بـ ١,٢ مليون دولار لصندوق آسيا. وأرسلنا أيضا فردين متخصصين في السوقيات إلى بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان لتقديم دعم سوقي لهذا الجهد الكبير لتحريك الناس في أرجاء البلد.

عملية لويا جيرغا لن تقع في فراغ أمني. ومن الواضح أن الموقف لا يزال غامضا جدا، والولايات المتحدة ستواصل تركيز اهتمامها على هذه المسألة. وبلوغا لهذه الغاية، تواصل الولايات المتحدة رصد الحالة الأمنية على أرض الواقع فيما يجاوز كابل ودراسته بعناية فائقة جدا. ونعتقد أن جهود الولايات المتحدة والتحالف لتناول الحتميات الأمنية فيما يجاوز كابل كانت ناجحة حتى اليوم. ونحن لا نزال نتصور شواغل أمنية محتملة خارج كابل يقوم بدراستها عند الضرورة التحالف وقوات "عملية الحرية الدائمة".

أخيرا، أود ببساطة أن أنوه بالعمل الممتاز الذي يؤديه السيد الابراهيمي ونائبه، السيد أرنولت. إن الهدنة التي توسط السيد أرنولت في إقرارها في الشمال بين دستم وعطا مثال جيد على فعالية السيد الابراهيمي. وهي تمثل أيضا نموذج المضي قدما خطوة خطوة.

لقد أدلى الرئيس بوش بحديث مؤخرا عرض فيه جهودنا في الحرب ضد الإرهاب. وقال إننا نتوقع من بعض الأطراف أن تحاول تقويض جهود أفغانستان لبناء سلام دائم. ونحن نعرف هذا، ليس فقط من الاستخبارات، وإنما من تاريخ الصراع العسكري في أفغانستان أيضا. لقد كان صراعا حقق نجاحا في البداية، تبعته سنوات طويلة من التعثر والفشل في النهاية. ونحن لن نكرر ذلك الخطأ. وإننا سنبقى حتى تنجز المهمة.

إننا نعلم أن السلام الحقيقي لن يتحقق إلا إذا أعطينا الشعب الأفغاني الوسائل لتحقيق تطلعاته. والسلام سيتحقق بمساعدة الأفغان على تطوير حكومتهم المستقرة. والسلام سيتحقق بمساعدة أفغانستان على تدريب وتطوير جيشها الوطني. والسلام سيتحقق عن طريق نظام تعليمي للأولاد والبنات صالح للعمل.

إننا نعمل بجد في أفغانستان - إننا نزيل الألغام الأرضية، إننا نبني الطرق، ونحسن الرعاية الصحية - وسنعمل لمساعدة أفغانستان على إقامة اقتصاد يمكن أن يغذي شعبه دون تغذية الطلب العالمي على المخدرات.

وبالمساعدة على بناء أفغانستان تكون حرة وتصبح مكانا أفضل للعيش فيه، نعمل وفقا لأفضل تقاليد أمريكا بل، لن أتردد في القول، وفقا لأفضل تقاليد الأمم المتحدة.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي بأن أتوجه في البداية بالشكر للسير كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام، على الإحاطة الشاملة والمفيدة التي قدمها للتو عن الوضع في أفغانستان والتطورات الحاصلة في هذا البلد، هذه التطورات التي تتزامن مع اقتراب ولاية الإدارة الأفغانية الانتقالية من الانتهاء، بحسب ما نص عليه اتفاق بون، حيث تستعد أفغانستان الآن لإجراء انتخابات هيئة اللويا جيرغا التي ستقوم بإنشاء السلطة المؤقتة، الأمر الذي يعني في نهاية المطاف تحقيق إنجاز سياسي هام في هذا البلد الذي عانى، وما زال يعاني، على مدى أكثر من عقدين من صراعات دموية وأزمات مستعصية تحتاج إلى جهود أفغانية قبل كل شيء، وإلى جهود دولية مركزة لحلها.

على الرغم من أهمية عقد اللويا جيرغا، التي تشكل جوهر العملية السياسية، فإن شبح القلق الأمني لا يزال يسيطر على هذا البلد، كما أشار السير برندرغاست في إحاطته الإعلامية، وهذا يتمثل باستمرار وجوب جيوب مقاومة تابعة للطالبان والقاعدة، بالإضافة إلى الصدامات بين الأطراف السياسية والعسكرية التي وصل بعضها إلى حد العنف العرقي، وبالتالي، إلى وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ونعتقد أن هذه المسألة يستغرق حلها وقتا ليس بقليل، لأنها مسألة اجتماعية مزمنة. وجميعنا يعلم أن العملية السياسية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أمران ضروريان يساعدان على تحقيق الحالة الأمنية الجيدة، خاصة وأن الأمن يتوازى هنا مع العملية السياسية.

لذلك فإن جهود المجتمع الدولي في هذا المضمار أمر حاسم وذو أهمية كبرى. ونعتقد بضرورة التركيز على الأمور التالية:

أولا، المساعدة في بناء الجيش الوطني الأفغاني، وإنشاء قوة أمنية فعالة وتزويدها بالمعدات والتجهيزات اللازمة، لأنها أقدر على حكم ذاتها، ومعرفة مواقع الخلل الأمني، إلى جانب تقديم ما تحتاج إليه من تدريب، من جهة، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة الأفغانية، من جهة أخرى. إن مسألة إعادة الإدماج من أهم العوامل وهنا نشير بكل التقدير إلى الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان في إعداد برنامج لإعادة إدماج المقاتلين السابقين الذي يستهدف حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ مقاتل.

ثانيا، إن الأزمة الإنسانية وأزمة اللاجئين مستمرة. وإن عدم ارتقاء مصادر التمويل إلى مستوى معالجة هذه الأزمات أمر يستوجب اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع حدوث مثل تلك الأزمات، لأن مصادر التمويل تقل كثيرا باعتقادنا عن الحاجة إلى حل هذه الأزمات.

ثالثا، برامج وأنشطة التنمية الاقتصادية، وخاصة في مناطق زراعة الخشخاش، وهو الأمر الذي ركز عليه سير برندرغاست في إحاطته الإعلامية وذلك لإيجاد مصادر دخل للسكان في تلك المناطق وتعويضهم عن إلغاء زراعة هذا المحصول، بمحصول يساعد على التنمية الاقتصادية.

هذه القضايا جميعا تحتاج إلى سخاء المجتمع الدولي من أجل تنفيذها وإنجاحها. وبالتالي، فإننا نناشد الدول التي قطعت تعهداتها، سواء في مؤتمر المانحين في اليابان أو في مؤتمر جنيف الأخير، الوفاء بتعهداتها بأسرع ما يمكن، حتى تتمكن أفغانستان من المضي في عملية المصالحة، وتحقيق الأمن لشعب أفغانستان في جميع أرجاء أفغانستان. وتحقيق التنمية والاستقرار.

في الختام، أتوجه بكل التقدير لجهود الأمم المتحدة ولكافة الجهات التي تمد يد المساعدة لأفغانستان، والتعاون لإنقاذ شعب أفغانستان من أزماته الحالية، ومساعدته على أن يتلمس طريقه الحقيقي بكافة فئاته وأعراقه، وعدم تهميش أية فئة من فئاته إذا كانت هناك نية حقيقية لقيادة هذا البلد نحو السلام الشامل.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أنا أيضا أود أن أشكر السير كيرن برندرغاست على إحاطته الإعلامية في هذا الاجتماع. ونلاحظ باهتمام كبير التقدم الهام الذي أحرز في العملية السياسية، وفي تنفيذ اتفاق بون والجوانب السياسية الأخرى. ونود أيضا أن نبرز أهمية الامتثال للاتفاق في كل مرحلة من مراحله.

أود أن أشير بشكل خاص إلى عملية اللويا جيرغا الطارئة، المقرر عقدها في أقل من أسبوعين. إننا نتفق على أن نجاح هذا الحدث العظيم سيعتمد إلى حد كبير على عمل مجالس الشورى المحلية في اختيار الممثلين. وفي هذا الخصوص، نأسف لاغتيال السيد محمد رحيم بعد انتخابه ممثلا لتشاغشاران، في مقاطعة غور، ونعرب عن قلقنا البالغ بشأن مغزى هذه الحقيقة وتأثيراتها السياسية على مستقبل أفغانستان ونجاح بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان.

إن مقتل السيد رحيم إنذار آخر بشأن أهمية الأمن في تنفيذ اتفاق بون. ونحن نؤيد المبدأ الأساسي بأن هذا المجال ينبغي أن يتحمل عنه الأفغان المسؤولية الأساسية. وفي هذا الخصوص، ولا بد لي أن أقول هذا إننا في سعي المجتمع الدولي إلى مكافحة الإرهاب، يجب أن نضمن أن سلطات أفغانستان الشرعية لها السيطرة على أراضيها حتى تكفل، من بين أمور أخرى، القضاء على الإرهاب من التراب الأفغاني. ففي بلد له تاريخ طويل من الصراع ويتسم بوجود ميليشيات إقليمية، من الضروري بشكل واضح إقامة قوة مسلحة وطنية تتلقى تعليماتها من الحكومة المركزية وتعزز سيطرتها. وهذه ستكون مهمة دقيقة جدا لأنها ستنطوي على إدماج أفراد في القوة من جماعات عرقية مختلفة ائتمرت في الماضي بأوامر زعماء محليين مختلفين.

وبصرف النظر عن إعادة تأكيد مسؤولية الأفغان أنفسهم، لا نزال نشعر بالأسف لأنه لم يتسن مد نطاق ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى مناطق أخرى استجابة للنداءات المتكررة من ممثلي السلطة المؤقتة، والأمين العام في آخر تقرير له، ومؤخرا، من البنك الدولي.

وبالإضافة إلى تأكيد السير كيرن من جديد لهذه الضرورة، من الواضح أن الأمر سيتطلب وقتا، وربما وقتا طويلا، لإنشاء القوات الأفغانية. والفراغ الذي يترتب على ذلك يمكن أن يطول، مما يهيئ الظروف التي تعوق إلى حد كبير تنفيذ اتفاق بون، حتى وإن وضعنا في الاعتبار الجهود والتعاون المبذولين في إعداد وتدريب القوات الأفغانية.

وبالنظر إلى الظروف الأمنية القائمة، وبعد أن شهدنا عدم القدرة المحلية والدولية على الاستجابة بشكل ملائم لتلك الظروف، تواجه مجلس الأمن مسؤولية الإسهام عن طريق إجراءاته في الحفاظ على المصداقية السياسية للعملية وفي حماية شرعية الحكومة الوطنية التي ستنشأ في أعقاب تشكيل الجمعية.

ولقد أعربنا عن تأييدنا لتمديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية لمدة ستة أشهر. ونحن نشكر البلدان التي شاركت بقوات في القوة الدولية، وعلى وجه الخصوص المملكة المتحدة. ونود أيضا أن نشكر حكومة تركيا على تولي قيادة القوة لمدة الستة أشهر المقبلة.

فيما يخص مشروع القرار، أود أن أذكر أننا في الفقرة السادسة من الديباجة نرحب بالرسالة التي بعث بها وزير خارجية تركيا إلى الأمين العام، والمؤرخة ٧ أيار/مايو

٢٠٠٢. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن القرار يتضمن إشارة إلى علاقة التنسيق التي ينبغي أن تقوم بين القوة الدولية للمساعدة الأمنية والعملية العسكرية التي لا تزال جارية في أراضي أفغانستان منذ ٨ تشرين الأول/أكتوبر - أي منذ أكثر من عشرة أشهر. وهذا مثير للاهتمام لأن نص الرسالة يتضمن عناصر ينبغي، بطبيعة الحال، أن يعترف بأنها ذات أهمية كبرى لعملية القوة الدولية للمساعدة الأمنية وللوجود المتزامن للعمليتين.

إننا نتابع أيضا باهتمام بالغ البرامج التي التزمت بها عناصر فاعلة هامة من عناصر المجتمع الدولي، مثل البرامج المتعلقة بمراقبة إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ونحن سننتظر التقارير المتعلقة بهذه المسألة من وفد المملكة المتحدة، فهم قادة المشروع.

وأود أن أختتم بياني بالقول إننا يجب أن ندعم برامج القوة الدولية لتسريح وإعادة اندماج حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ مقاتل سابق، ويجب أن نؤيد ونشجع المئات من العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية الذين يسهمون يوميا في تحسين ظروف معيشة الشعب الأفغاني.

السيدة لاخوس (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): الحالة في أفغانستان معقدة. والقوى السياسية التي تؤيد المصالحة بين الأعراق، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان - وهي مبادئ سامية أعرب عنها في اتفاق بون - تتعايش مع قوى شريرة تؤيد الفوضى والتطرف. ولهذا السبب، يجب على المجتمع الدولي تقديم دعمه الحازم لبناء المؤسسات الوطنية، كما أعرب الأفغان عن ذلك بأنفسهم - وهو أمر أكده السير كيران برندرغاست في عرضه.

إن المكسيك ترحب بالتقدم الذي حققته الإدارة المؤقتة. ويسرنا أن المدارس أعيد افتتاحها، وأن عملية عقد لويا جيرغا طارئة ماضية قدما. ونحن نلاحظ بسرور أوجه التقدم التي تحققها المرأة الأفغانية في الحياة العامة للبلاد وفي جوانب، قد تبدو في بلدان أخرى غير ملحوظة إلى حد بعيد، لكنها تبدو في أفغانستان، بالنظر إلى الظروف السائدة هناك، غير عادية تماما. ونحن نعتبر أن مجلس الأمن يجب أن يجمع في دعمه للمرأة الأفغانية عن طريق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجب أن نقدم دعمنا حتى يمكن لهؤلاء النساء أن يصلن إلى مواضع القيادة في بلدهن.

ونلاحظ مع التقدير أن حوالي ٠٠٠ ٧٠٠ لاجئ عادوا إلى ديارهم، وهذا تقريبا نصف العدد المستهدف وهو ١,٢ مليون لاجئ لهذا العام. وتلك الإحصاءات تعكس، ليس جهد ودعم المجتمع الدولي فحسب، وإنما أيضا توقعات الشعب الأفغاني العظيمة الشاملة من أجل المستقبل. وعلينا الآن ألا نسمح لأمل شعب بكامله أن يقضى عليه.

ومع ذلك، فإننا قلقون لأنه لا تزال هناك مشاكل تهدد مشروع الديمقراطية والأمن الذي بدأ توا في التبلور.

وبالرغم من الجهود والموارد المنفقة، فإن مشكلة إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها لا تزال قائمة. وإنتاج المخدرات ليس مجرد مشكلة صحة عامة، ولكنها أيضا تفسد المجتمع، وتنشر العنف والاتجار غير المشروع بالأسلحة وتولد كميات كبيرة من الموارد التي يمكن أن تستخدم لتمويل جماعات سياسية هدفها الوحيد التدمير والإرهاب.

وفي هذا السياق، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به، ويجب القول إن المسؤولية لا تقع على عاتق الإدارة المؤقتة فحسب. إن مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لها عنصران رئيسيان: الإنتاج والاستهلاك. والبلدان التي ينتشر فيها استخدام المخدرات عليها مسؤولية أيضا لمنع الشبكات الإجرامية التي أنشئت نتيجة بيع الهيروين في المناطق الحضرية من تعريض المزارعين الأفغان للابتزاز

والضغط من جانب التجار الذين يدعمون المحاصيل غير المشروعة - وعلى وجه الخصوص بعدما علمنا أن هذه الشبكات الإجرامية بالتحديد هي التي تسهم إسهاما كبيرا في تمويل الإرهاب.

بالإضافة إلى هذا، فإن وجود معاقل للقاعدة وطالبان يسهم في إطالة مناخ انعدام الأمن في البلد وفي المنطقة. وفي الوقت نفسه، فإن الفصائل المتنافسة تتقاتل من أجل السلطة السياسية في بعض مناطق البلد، وبعضها يهدد حتى بزعزعة استقرار الإدارة المؤقتة. وفي مواجهة حالة انعدام الأمن هذه، جاءت استجابة المجلس بتعزيز القدرة الدفاعية للأفغان.

وفي هذا السياق، تود المكسيك أن تعرب عن تقديرها للعمل الذي قامت به في الأشهر الأخيرة المملكة المتحدة على رأس القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ونود أيضا أن نشكر تركيا، التي ستتولى قريبا تلك المسؤولية. ونحن مستعدون للتصويت مؤيدين مشروع القرار المعروض علينا بتمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر.

إن عقد لويا جيرغا طارئة سيكون حدا فاصلا في تاريخ أفغانستان لأنه سيسفر عن إبرام الاتفاقات الأساسية التي ستحدد بنية القوة السياسية في البلد وتحدد مصيره.

ووفقا للجدول الزمني الذي وضعه اتفاق بون، فإن عقد اللويا جيرغا الطارئ سيبين أننا أكملنا جزءا من الأعمال المقررة لأفغانستان. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده من أجل أفغانستان، وإلى عدم الاحتفال كثيرا في وقت مبكر ثم يقع بعد ذلك في حالة لا مبالاة.

لقد نشأت رابطة استراتيجية في أفغانستان بين البلدان المانحة، ومنظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمات غير حكومية لدعم الشعب الأفغاني في سعيه نحو سلام دائم. والمجتمع الدولي يجب أن يكون ثابتا في جهده حتى يعزز عملية إرساء الأسس التي ستمكن من تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لأفغانستان على أساس ديمقراطي.

والمكسيك تريد أن ترى أفغانستان ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وذات مستقبل اقتصادي خال من الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولا نريد أن تقع أفغانستان مرة أخرى في الفوضى التي تسببها الحروب المحلية أو أن تكون ملجأ للإرهابيين مرة أخرى. إن الشعب الأفغاني يستحق مستقبلا أفضل.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون لوكيل الأمين العام، السيد برندرغاست على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في أفغانستان. ونتفق معه في التقدير بأن عملية السلام، بشكل عام، تتحرك قدما. إن اتفاق بون يجري تنفيذه بنجاح. والأعمال التحضيرية لعقد اللجنة الخاصة المستقلة التي تمثل كل الأفغان بهدف عقد مجلس للويا جيرغا الطارئ يجري القيام بها في الوقت الحاضر، وسينتخب الحكومة المؤقتة في حزيران/يونيه.

بطبيعة الحال، ليس كل شيء يسير بشكل سلس. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به، بما في ذلك ضمان المشاركة في جمعية ممثلي كل قطاعات المجتمع الأفغاني والتمثيل الكافي للجماعات العرقية في البلد.

لقد علمنا مع الأسف بوفاة المرشح المنتخب للويا جيرغا، السيد رحيم، في مقاطعة غور. فذلك الاغتيال يبين بوضوح أنه لا تزال هناك قوى في أفغانستان تريد أن تقوض عملية السلام. والمعلومات التي تلقيناها تؤكد أن في عدد من مناطق أفغانستان، وعلى وجه الخصوص في الجزء الشرقي من البلد، هناك جماعات غير راضية عن النظام الحالي وتنتظر الفرصة الملائمة للخروج من مخابئها وللمشاركة بشكل نشط في الصراع من أجل السلطة.

وفي هـذا الصـدد، أود أن أعيـد مـرة أخـرى تـأكيد نداءنا المتعلق بضرورة استبعاد طالبـان وأتباعـها مـن المشـاركة في أجهزة سلطة الدولة المقبلة. والواضـح أنـه بعـد عقـد اللويـا جيرغـا، سـيكون هنـاك أُنـاس غـير راضـين بنتـائج الانتخابـات للحكومـة المؤقتـة. لكـن مـن المهـم أن تظـل تلـك المعارضـة في إطار القانون ولا تحمل السلاح وتنشئ تحالفا من الساخطين. ونحـن نـرى، أن جـيران أفغانسـتان يمكنـهم أن يقومـوا بـدور عظيم في منع هذا النوع من الأحـداث. فـهم لهـم قـدر كـاف مـن النفـوذ علـى زعمـاء المقاطعـات. وإمكانيـة هـذه البلـدان ينبغـي عـدم التقليـل مــن أهميتـها وينبغـي ألا تعـامل، بشـكل خاص، بدون احترام.

إننا نتفق على أن الحالة الأمنية في أفغانستان لا تـزال دقيقة. ونحن نتلقى الأنباء بانتظام. واليوم، مرة أخـرى، سمعنـا في الإحاطـة الإعلاميـة الـتي قدمـها السـير كـيران، عــن ظـهور جيـوب للصراع، تشارك فيها جماعات عرقية مختلفة، وعنـاصر متبقيـة مـن طالبـان وأعضــاء الجماعــات الإرهابيــة التابعــة للقاعدة.

ونـولي أهميـة كـبرى لعمـل القـوة الدوليـة للمسـاعدة الأمنيـة في الاضطـلاع بالولايـة الـتي اعتمـدت في قـرار مجلـس الأمـن ١٣٨٦ (٢٠٠١). واليـوم اتخـذ المجلـس قـرارا بتمديـد ولايـة هـذه القـوة. ونحـن نعتقـد أن القـوة تقـوم بـدور هـام في تحقيـق الهـدوء في كـابل. ونـأمل أن توفـر دعمـا ومسـاعدة كـبيرين في تحقيـق الأداء الطبيعـي للحكومـة الانتقاليـة الجديـدة للبلد.

وإننـا بحاجـة إلى التركـيز، في المـدى الطويـل، علـى إنشاء جيش أفغاني حقيقـي. وخـلال مؤتمـر جنيـف للمـانحين، أعرب عن أفكـار محـددة فيمـا يتعلـق بإصـلاح القطـاع الأمـني الأفغاني. ونحن نرحب برغبة المجتمع الدولي في توفير المساعدة للأفغان في إنشاء جيشهم وقوة الأمـن الخاصـة بهـم. وروسـيا، من جانبها، قالت في كثير من الأحيـان إنهـا ترغـب في تطويـر التعاون العسكري والتقني، بما في ذلك المشـاركة في المسـاعدة علـى بنـاء قـوة مسـلحة وطنيـة وأجـهزة إنفــاذ القــانون في أفغانستان. ومرة أخرى، نؤكـد مـن جديـد أن العمـل في هـذا المجال ينبغي ألا يصبح ساحة للتنـافس، أو لتصـادم المصـالح. وإلا، فـإن الآفـاق الطويلـة الأجــل لإعــادة البنــاء الســلمي لأفغانستان يمكن أن تصاب مرة أخرى بالفشل.

ونحـن مقتنعـون بـأن الأمـم المتحـدة ينبغـي أن تقـوم بدور مركزي في إقامة تفاعل وتنسيق دوليين واسعي النطاق في أنحاء أراضي أفغانستان في مرحلـة مـا بعـد انتـهاء الصـراع. ونـولي أهميـة كـبرى لعمـل بعثـة الأمـم المتحــدة للمسـاعدة في أفغانسـتان، وأيضـا للعمـل الـذي قـام بـه الممثـل الخـاص للأمـم المتحـدة في أفغانسـتان، السـيد الإبراهيمـي. فيجـب أن يقدمـا هذا النوع من التنسيق والتفاعل في أنشطتهما اليومية.

وسـتواصل روسـيا تقــديم المسـاعدة لإنعـاش اقتصـاد أفغانســتان الوطــني. وخــلال المرحلــة الأولى مـــن العمليـــة الإنسـانية، أعطينـا أفغانسـتان مسـاعدة بلغـت أكـثر مـن ١٢ مليون دولار. وستشـهد المرحلـة الجديـدة مسـاهمة متخصصـين روس وشـركات روسـية في إعــادة بنـاء وإصـلاح أكـثر مـن ١٤٠ مرفقا صناعيا وزراعيا بُنيت في أفغانستان في الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٨٠ بمساعدة الاتحاد السوفياتي.

السيد تفروف (بلغاريـا) (تكلـم بالفرنسـية): أود أن اشـكر السـير كـيران برندرغاسـت علـى إحاطتـه الإعلاميـة الشاملة والمفصلة.

إن بلغاريا، بصفتها عضـوا منتسـبا للاتحـاد الأوروبي، تؤيد البيان الذي سيدلي به فيما بعد ممثل أسـبانيا بالنيابـة عـن الاتحــاد الأوروبي. وأود أن أُدلي ببعــض التعليقــات بصفـــتي الوطنية.

إن الاحتمالات التي أمام أفغانستان من أجل مستقبل أحسن هي أفضل اليوم بكثير مما كانت عليه قبل ستة أشهر. ونتائج المرحلة الأولى من الإعداد للويا جيرغا مشجعة. والواضح أن جهود اللجنة المستقلة الخاصة لعقد اللويا جيرغا الطارئة هي جهود ناجحة. والدور الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، في هذا النجاح يستحق الثناء.

الحقيقة أن عملية اختيار أعضاء للويا جيرغا تجري في ظل ظروف صعبة في كثير من الأحيان، وبخاصة خارج كابل. فهناك حالات قتل وتهديدات سياسية، لكن، ومع ذلك، أثبت الأفغان رغبتهم في استعادة السيطرة على بلدهم. وبلغاريا ستواصل مرافقتهم في هذا الطريق. وبلدي يأمل أن تقوم اللويا جيرغا الطارئة بالدور الأساسي المتوقع لوضع عملية سياسية صحيحة في أفغانستان. ونحن نود أن نرى كل الطوائف العرقية والدينية في البلد ممثلة في داخل هذه المؤسسة الأفغانية التقليدية. ونود أيضا أن نرى أكبر عدد ممكن من النساء أعضاء في اللويا جيرغا.

والعنصران الحاسمان في استراتيجية المجتمع الدولي العامة لتطبيع الحالة في أفغانستان هما الأمن والاستقرار. ومن وجهة النظر هذه، ستعمل بلغاريا مع أعضاء المجلس الآخرين ومع البلدان المشاركة بالقوة الدولية للمساعدة الأمنية على ضمان أن يتم الإسراع في عملية التطبيع وعودة الأمن بالكامل. وبلدي سيؤيد قرار مجلس الأمن بشأن تمديد ولاية القوة الدولية.

نود، مرة أخرى، أن نشكر المملكة المتحدة على تنظيمها وقيادتها القوة الدولية، ونود أيضا أن نشكر تركيا على أنها قررت تولي قيادة القوة خلال الأشهر الستة القادمة.

وبلدي مسرور أيضا بنتائج الاجتماع المتعلق بإصلاح القطاع الأمني لأفغانستان الذي نظم تحت قيادة الولايات المتحدة في جنيف يوم ١٧ أيار/مايو. ونقدر غاية التقدير رغبة المملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا في القيام بدور رائد في مجالات مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها والشرطة والنظام القضائي.

لقد قامت بلغاريا بدور نشط في الاجتماعين اللذين عقدا في جنيف. وسيواصل بلدي تقديم المساعدة لإنشاء القطاع الأمني في أفغانستان على أساس ثنائي، وأيضا عن طريق القوة الدولية للمساعدة الأمنية والآليات المنشأة في اجتماعات جنيف.

إن احترام حقوق الإنسان حاسم بالنسبة لأية ديمقراطية. والديمقراطية الأفغانية الناشئة لا يمكن أن تكون مستقرة إلا إذا احترمنا هذا المبدأ. والجانب الآخر الذي يبدو بالغ الأهمية بالنسبة لنا في الواقع الجديد الآخذ في الظهور في أفغانستان، والذي ينبغي للمؤسسات الأفغانية الجديدة أن تتعامل معه، هو وضع المرأة، وحصولها على الرعاية الصحية والتعليمية، وعلى فرص العمل والمشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

في الختام، أود أن أكرر النداء الذي وجهه الاتحاد الأوروبي إلى كل الزعماء الأفغان لانتهاز هذه الفرصة الفريدة وتقديم التأييد التام للعملية المؤسسية التي ستبدأ مع اللويا جيرغا الطارئة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المؤسسات الوطنية المشتركة القائمة على التقاليد الأفغانية وعلى القيم الديمقراطية، وعلى احترام حقوق الإنسان وعلى النظام المتعدد الأحزاب.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السير كيرن على إحاطته الإعلامية الممتازة، وأن أعرب عن تقدير حكومتي لعمل الممثل الخاص السيد الإبراهيمي والعاملين معه في بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان.

إن النرويج، باعتبارها رئيسا لفريق دعم أفغانستان، لا تزال على اتصال مستمر بالسيد الإبراهيمي وبالسلطة الأفغانية المؤقتة في كابل، لجعل دعم عملية السلام الذي يقدمه فريق الدعم كافيا وبنّاء بقدر الإمكان.

ومن بين أهدافنا الرئيسية هدف تعزيز نهج شامل متماسك، وسد الفجوة القائمة بين المساعدة الإنسانية وعملية إعادة التأهيل وإعادة البناء الطويلة الأجل. والنرويج تؤيد تأييدا تاما جهود السيد الإبراهيمي وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان لضمان تنسيق المانحين ومنظومة الأمم المتحدة.

وعلى المدى الفوري المباشر، يجب أن يكون شاغلنا المشترك أن نفعل كل ما يمكننا أن نفعله لضمان أن تجرى عملية اللويا جيرغا الطارئة بطريقة سلمية سلسة بقدر الإمكان. وهذا الأسبوع، حولت النرويج مساهمة قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لعملية اللويا جيرغا إلى الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ونؤيد تأييدا تاما رسالة السير كيرن بشأن الحاجة الماسة للتمويل. وقد صرفت حكومتي حتى الآن ١٥ مليون دولار، من ٤٠ مليون دولار تعهدنا بها في مؤتمر طوكيو في كانون الثاني/يناير. وقد كتب وزير الخارجية النرويجي، السيد بيترسن، إلى الزملاء في فريق دعم أفغانستان ليؤكد الضرورة التامة لأن يسارع المانحون في صرف التعهدات التي قطعت في طوكيو من أجل تعزيز الاستقرار بتحسين الظروف المعيشية للشعب الأفغاني.

وكجزء من جهودنا لتعزيز الأمن في أفغانستان، تعتقد النرويج بأن اعتماد قرار اليوم بتمديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية مدة ستة أشهر أخرى تدبير بالغ الأهمية. ونحن نثني على دور المملكة المتحدة الرائد في القوة ونرحب بقرار تركيا تولي القيادة بعد المملكة المتحدة.

ويسرني أن أؤكد أن النرويج ستواصل المساهمة بقوات عسكرية في القوة، وكذلك في عمليات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، في الأشهر الستة المقبلة أيضا.

وستقوم النرويج أيضا بدور نشيط في الجهود التي تقودها ألمانيا لإنشاء قوة شرطة مدنية في أفغانستان. وسنسهم سواء بمدربي شرطة أو بموارد مالية، بما تبلغ قيمته مليون يورو.

وكما بيّن السير كيرن، يجب أن تظل المعونة الدولية لتخفيف الأزمة الإنسانية مسألة ذات أولوية. وعن طريق فريق دعم أفغانستان سنعمل على استمرار عمليات الإغاثة وتوسيع نطاقها للوفاء بالحاجة المتزايدة إلى المساعدة. ويجب أيضا أن نوجه انتباها متزايدا إلى ضرورة إزالة الألغام، وإلى توفير المأوى والعمل للاجئين العائدين وللمشردين.

إن التحديات كثيرة، ولكن مع التزام المجتمع الدولي المستدام وتعاون دول المنطقة البناء، نحن مقتنعون بأننا يمكننا أن ننجح في إقامة أفغانستان أكثر استقرارا وسلما على المدى الطويل.

السيد غوكول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء، سيدي الرئيس، بأن أعرب عن عميق تقديري لكم على عقد هذا الاجتماع العام بشأن أفغانستان. وأشكر السير كيرن برندرغاست على إحاطته الإعلامية اليوم.

لقد لاحظنا التحسن العام في الحالة في البلاد ونحن نرحب، بشكل خاص، بالجهود الإيجابية التي تبذلها الإدارة الأفغانية تحت قيادة السفير الأخضر الإبراهيمي والرئيس حميد كرازي.

إن الحالة السياسية تبدو أكثر إشراقا منذ إبرام اتفاق بون، بفضل السلوك الإيجابي والنهج التصالحي للأطراف المشاركة في عملية السلام. ونلاحظ بارتياح الأسلوب الذي

توضع به الترتيبات لتنظيم اللويا جيرغا في أوائل الشهر القادم. ونحن واثقون بأن هذه العملية السياسية التقليدية ستساعد في تشكيل حكومة جديدة ونقل البلد خطوة أقرب نحو ديمقراطية مستقرة قائمة على مبادئ عدم التمييز والتمثيل المنصف لجميع الطوائف.

الاستقرار السياسي والوئام الاجتماعي عنصران هامان إلى حد كبير في قرارات المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين. وإن السيد مالوتش براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ملاحظته يوم الأحد الماضي، أكد وعن حق على الحاجة إلى أفغانستان قوية قائمة على حكم القانون لبث الثقة في مجتمع المانحين. إلا أننا نأمل أن يراعي المانحون حالة أفغانستان الخاصة، وأن مبلغ الأربعة بلايين ونصف دولار لإعادة البناء خلال السنوات الخمس القادمة، الذي جرى التعهد به في مؤتمر طوكيو للمانحين، لن يحجز لأي سبب خاص. وفي الوقت نفسه، نأمل أن تنشأ الآليات اللازمة للمحاسبة والشفافية في أفغانستان من أجل الاستخدام المناسب لهذه الأموال.

لقد أكد الاجتماع الأخير المتعلق بالقطاع الأمني الذي عقد في جنيف في الأسبوع الماضي الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للشواغل الأمنية في أفغانستان، وأكد التزامه القوي بصون وتعزيز الأمن في أفغانستان. وفي هذا الخصوص، نثني على قرار الإدارة المؤقتة بإنشاء قوة مسلحة أفغانية جديدة وبوضع استراتيجية لتسريح وإعادة اندماج المقاتلين السابقين ونؤيده. وإلى أن تكتمل هذه العملية، ستظل أفغانستان تتطلب دعم المجتمع الدولي.

ولذلك، فإن وفدي يؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار المتعلق بتمديد ولاية قوة المساعدة الأمنية الدولية لفترة ستة أشهر. ولا بد لنجاح أفغانستان من صون السلام والاستقرار، سواء في كابول أو خارجها. وكلنا ندرك بأن تدريب الجيش الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية سيستغرق وقتا، وإلى أن يحين ذلك الوقت، ينبغي دعم الإدارة المؤقتة الأفغانية كاملا.

ولا تزال الحالة الإنسانية في أفغانستان – التي نجمت عن أكثر من عقدين من الحرب والاضطراب السياسي، وزادت تعقيدها الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والجفاف الحاد والفيضانات الشديدة – تستحق اهتماما خاصا. وينبغي العمل بسرعة على تخفيف محنة اللاجئين والمشردين داخليا. ونحن نشيد بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على ما بذلته من جهود لم تعرف الكلل في تقديم الحاجات الضرورية الأساسية إلى هؤلاء الناس المحتاجين، وخاصة في البيئة الصعبة والشديدة التقلب. ومن المهم لصون الاستقرار الاجتماعي، أن يواصل المجتمع الدولي مشاركته بغية تحسين حياة هؤلاء اللاجئين والمشردين داخليا. ونشيد بالدور البناء الذي تضطلع به البلدان المجاورة في هذا الصدد.

ويؤيد وفدي تأييدا قويا الجهود التي تبذلها المنظمات والوكالات للتصدي للمشكلة الناجمة عن زراعة الخشخاش في أفغانستان. ونعتقد بأنه ينبغي تقديم الدعم المستمر إلى الفلاحين الفقراء الذين وافقوا على وضع حد لزراعة الخشخاش والتحول نحو إنتاج الأغذية.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أعرب عن تقدير وفدي الخاص للعمل الجيد الذي تضطلع به المملكة المتحدة كرئيس لقوة المساعدة الأمنية الدولية. ولا تزال المهمة المقبلة صعبة وشاقة، إلا أننا واثقون من أن قوة المساعدة الأمنية الدولية، بقيادة تركيا ابتداء من الشهر القادم، ستواصل تقديم الدعم الذي تمس الحاجة إليه لتعزيز وصون السلام والاستقرار في أفغانستان.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): نشعر بامتنان شديد للسير كيران على المعلومات التي قدمها لنا صباح اليوم عن آخر التطورات. ونود أيضا أن نرحب هنا بالسيدة أوغاتا لما تقوم به من عمل لمصلحة القضايا الإنسانية.

كلنا متفقون على أن الجلسة الحالية لمجلس الأمن تعقد في وقت حاسم من تطور العملية السياسية التي انبثقت من اتفاق بون. وتتمثل المهمة الرئيسية أمامنا أثناء هذه الفترة البالغة الأهمية في أن نوطد المكاسب من خلال النظر السديد في المشاكل التي لا تزال قائمة لكي نتوصل إلى حلول ملائمة لها.

ويعتبر التقدم الذي أحرز منذ تأسيس السلطة المؤقتة نتيجة للجهود المشتركة التي بذلها المجتمع الدولي والشعب الأفغاني نفسه. ويستحق هذا التقدم كل ترحيب وتشجيع طالما أن نجاح برنامج المصالحة وإعادة بناء أفغانستان وتنميتها سيكون بلا شك دلالة أخرى على رغبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشكل خاص في الوفاء بمسؤولياتهما الأساسية عن صون السلم والأمن في العالم.

ولا تزال التحديات التي يتعين التصدي لها عديدة وتنطوي بوجه خاص على الأمن والحالة الإنسانية والتنمية. وتجدر ملاحظة أن قوة المساعدة الأمنية الدولية أدت عملا رائعا بقيادة المملكة المتحدة وذلك بفضل الإرادة المشتركة للبلدان التي تشارك فيها والتي نرحب بمساهمتها.

ونحن نرحب مقدما بتمديد ولاية القوة الدولية لستة أشهر أخرى. ونعرب عن امتناننا لتركيا على قبولها قيادة هذه القوة. ولا يمكن أن يعود السلام إلى أفغانستان بالفعل إلا إذا تم القضاء على البؤر الأخيرة لزعزعة الاستقرار من خلال وضع حد للاقتتال بين الفئات المسلحة المتنافسة واستئصال آخر معاقل القاعدة والطالبان. ويجب أن نشير إلى ضرورة التعجيل بتدريب قوات الأمن الأفغانية وتجهيزها بالمعدات، التي يمكنها في المدى القريب أن تضطلع بهذا الدور الأساسي.

ويعتمد التنفيذ الفعال للترتيبات الواردة في اتفاق بون إلى حد كبير على كيفية القيام بهذا العمل. ويود وفدي أن يرحب بالتزام جميع البلدان التي ستقدم التدريب إلى القوات المسلحة والشرطة الأفغانية.

وفي المجال الإنساني، يلاحظ وفدي أن الحالة لا تزال تدعو إلى القلق. وتؤدي عودة الأعداد الهائلة من اللاجئين إلى فرض ضغوط متزايدة على الهياكل الأساسية الضعيفة الحالية وتبرز الاحتياجات الهائلة للسكان. ونحث مجتمع المانحين على تصعيد جهوده لزيادة التدفقات المالية الضرورية لتلبية هذه الاحتياجات إذا كنا نريد تفادي وقوع كارثة من شأنها أن تفاقم الحالة غير المستقرة أصلا في أفغانستان. وعندما تتوفر هذه المساعدة، يمكن للشعب الأفغاني تكريس اهتمامه لإعادة بناء بلده.

وقد أدى المؤتمر الدولي لتقديم المساعدة لإعادة إعمار أفغانستان، الذي عقد بكل حماس في كانون الثاني/يناير الماضي في طوكيو، إلى إنعاش قدر كبير من الأمل نظرا لوعود الدعم السخية والكبيرة التي قدمت هناك. ومع ذلك، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يسد الثغرة الكبرى بين النوايا والأعمال. فما يستحق الاهتمام الأساسي هو بقاء الشعب الأفغاني ذاته، ثم نجاح المؤسسات التي تم إنشاؤها بصبر وبمساعدة من الجميع.

ويعتقد وفدي بأنه إذا لم نهيئ الشروط الملائمة للقيام بالأعمال الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد، فإن كامل الهيكل الذي شيد في بون يمكن أن ينهار. وهذا هو سبب مناشدتنا اتباع التعهدات التي قدمت في طوكيو بعمل ملموس، يمكن أن يكون مصدرا عظيما من مصادر الحفز والأمل.

وختاما، يود وفدي أن يجدد دعمه لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، التي يجب متابعة برنامج عملها بأكمله. ونشجع الممثل الخاص للأمين العام على مواصلة جهوده لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان، البلد الذي لا يزال منذ فترة طويلة ضحية لمحن التاريخ.

السيد بيلينغا – إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): تود الكاميرون بدورها أن تهنئ السير كيران على الإحاطة الإعلامية التي قدمها في بداية هذه الجلسة والتي كانت مفيدة جدا وكاملة. وقد زودتنا إحاطته الإعلامية بثروة من المعلومات التي تعتبر ثمينة جدا في وقت يجري فيه ترسيخ عملية بون. وهذه المعلومات وفّرت لنا إمكانيات للعمل في السنوات القادمة.

إن السلطة المؤقتة أحرزت تقدما كبيرا، ونحن نرحب بتلك الحقيقة. وإننا نفكر بشكل خاص في إعادة فتح المدارس وتعبئة وتوعية المجتمع الدولي ولا سيما عودة اللاجئين. ونفكر بكل ما عملناه لتحسين وضع المرأة.

ومن الواضح أن إنشاء مؤسسات شفافة وديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وكرامة الرجال والنساء يعتبر أمرا أساسيا لأي أمل في العودة إلى السلام. ونشيد في هذا الصدد بالجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة والدول الأعضاء مثل الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وتركيا لتدريب عناصر الشرطة والجيش. كما نرحب بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي أنشئ لهذا الغرض.

ونرحب بجميع تلك التطورات لأننا نعتقد بأنه ينبغي القيام بكل ما يمكن عمله لكفالة الأمن في سائر أنحاء الأرض الأفغانية. ويدل القتال الأخير الذي نشب في شمال أفغانستان في محافظة قندوز، على أن المنافسات بين أمراء الحرب ظلت – وستظل – مصدر إزعاج لعملية السلام.

وسيعمل مجلس اللويا جيرغا، المقرر عقده في الفترة من ١٠ إلى ١٦ حزيران/يونيه، على تعيين حكومة انتقالية، الأمر الذي يعتبر دليلا على الأهمية التي سيتسم بها. وقد قلنا إنه لا بد من توفر الشروط الضرورية حتى يتسنى لمجلس اللويا جيرغا أن يتحرر من الضغوط ويعكس تكوينه الحالة الجغرافية – السياسية والاجتماعية – الثقافية للبلد. ونرحب بعودة الملك السابق، محمد ظاهر شاه، الذي يبدو ضمانا لنجاح مجلس اللويا جيرغا. وسيعتمد ذلك النجاح على استمرار التطبيع السياسي في أفغانستان بعد ٢٣ سنة من الحرب.

وقد أكدت الكاميرون أيضا أن هذه المشاكل لا تزال هائلة – وتشكل تحديات حقيقية – وأن أفغانستان الجديدة يجب أن تواجهها. وأكدنا بوجه خاص على الحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي في إعادة بناء بلد تم تفكيك هياكله الأساسية واقتصاده – وتلك اللفظة لا تنطوي على أي مبالغة. ولهذا السبب أنعشت مؤتمرات المتبرعين، ولا سيما المؤتمر الذي عقد مؤخرا في طوكيو، الآمال الوطيدة – والحماس المتقد – على حد قول سفير غينيا.

وإن ما نتوقعه اليوم هو تجسيد الوعود التي أعطيت. ومن المؤكد أننا نتفق على أنه ينبغي للحكومة الأفغانية أن تتصرف وفقا لاتفاقات بون. وينبغي في الوقت نفسه، ألا نقيم أي صلة من شأنها أن تحول دون إنجاز الوعود التي أعطيت إلى الحكومة الأفغانية. ويعني القيام بذلك حرمان الحكومة من الوسائل اللازمة لجعلها مصدر ثقة في أعين شعبها مما يؤدي إلى الإضرار بتوطيد العملية التي تم توخيها في اتفاقات بون. ونرحب بالتزام أوروبا التي تعتبر الآن المساهم الأول بالأموال للمساعدة على إعادة بناء البلد. وتكرر الكاميرون تأكيد أنه بدون هذه المساعدة، فإن عملية بون تواجه خطر تعرضها لتجربة مريرة.

معروض علينا مشروع قرار سننظر فيه بعد قليل. وهو ينص بوجه خاص، على تمديد ولاية قوة المساعدة الأمنية الدولية لفترة ستة أشهر بعد ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ومن الطبيعي أن تؤيد الكاميرون مشروع القرار تأييدا كاملا. فالتحدي الذي نواجهه هائل وشاق. والقضايا الناجحة الأخرى التي سمعنا عنها هنا ليست مجرد إشارات للتشجيع لكنها ضمانات لالتزامنا ورغبتنا في إنجاز الأهداف الذي حددناها في أفغانستان. وقد أعرب الشعب الأفغاني عن تصميمه على المصالحة وإعادة بناء بلده، ويود أن يقوم بذلك بمساعدة من المجتمع الدولي. وهو يستحق كل إعجابنا وثقتنا ودعمنا. وكما قيل في المنتديات الأخرى، يجب أن ندعمه لا بالكلمات، لكن بالأعمال وبالحقيقة.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر وكيل الأمين العام برندرغاست على الإحاطة الإعلامية التي قدمها عن الحالة في أفغانستان.

إن المجتمع الدولي يشعر باهتمام كبير إزاء مجلس اللويا جيرغا الطارئ، الذي سيدعى إلى الانعقاد في أفغانستان في الشهر القادم. فعقد مجلس اللويا جيرغا في الموعد المحدد واتصاف الحكومة الانتقالية المنتخبة بطابع تمثيلي حقا، مما يجعلها تحظى بتأييد جميع المجموعات العرقية الأفغانية والشعب الأفغاني في جميع المحافظات، سيكون لهما تأثير مباشر على ما إذا كان سيتم الحفاظ على السلام الذي تحقق بشق الأنفس وعلى ما إذا كان سينفذ المخطط السياسي الذي صمم لأفغانستان في اتفاق بون.

لذلك، فإن التمهيد لعقد اجتماع مجلس اللويا جيرغا هو الذي يشكل الحياة السياسية الحالية في أفغانستان. ونحن نرحب بالاهتمام العميق والحماس العظيم اللذين يبديهما الشعب الأفغاني لمجلس اللويا جيرغا. ويعكس هذا الاهتمام والحماس بشكل كامل تطلعاته القوية إلى الخروج من الحرب وإعادة بناء السلام، ويظهر أن الحالة العامة في أفغانستان تتحرك في الاتجاه الصحيح.

من ناحية أخرى، لا تزال الحالة الأفغانية تواجه تحديات عديدة، لا سيما وأن الصراعات بين أمراء الحرب المحليين مستمرة. وهناك بعض الفئات تحاول التلاعب بالانتخابات، وتشتكي بعض الأطراف من أنها أخرجت من العملية السياسية. وكل ذلك سيكون له تأثير سلبي على الأعمال التحضيرية لمجلس اللويا جيرغا. ويجب أن يعمد جميع الأطراف في أفغانستان، من أجل مصلحتها الوطنية عموما، إلى وضع مظالمها الماضية جانبا، وإنهاء العنف وضم الجهود لبناء السلام ولإعادة بناء البلد. ولن يمكن لأفغانستان أن تتمتع بمستقبل لامع إلا إذا تم القيام بذلك.

و لم تصبح بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان جاهزة للعمل سوى قبل شهرين. بيد أنها أدت قدرا كبيرا من العمل الفعال لكفالة شروع مجلس اللويا جيرغا في عمله بيسر والتوسط في الصراعات بين المجموعات المسلحة المحلية. ونعرب عن تقديرنا للعمل الدؤوب الذي قام به السفير الإبراهيمي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، وسوف نتعاون بشكل فعال في ذلك العمل وندعمه. وسيوفد الموظفون الذين أوصت بهم الصين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان قريبا إلى أفغانستان للمشاركة في عمل المساعدة.

وقد اضطلعت قوة المساعدة الأمنية الدولية بدور هام في المساعدة على استقرار الحالة في أفغانستان. وتؤيد الصين تمديد ولايتها عن طريق اتخاذ قرار. وتعرب الصين في الوقت نفسه عن استعدادها للعمل مع البلدان الأخرى لمساعدة أفغانستان على بناء جيشها وشرطتها.

وتتمثل المهمة الشاقة الأخرى التي تواجه أفغانستان في إعادة الإعمار. وقد أدى السلام إلى جعل الإعمار ممكنا،

وسيؤدي التقدم المطرد في إعادة البناء إلى إرساء الأساس لمزيد من السلام. وتولي الصين اهتماما لإعادة بناء أفغانستان. وقبل عهد ليس ببعيد قام وزير الخارجية الصيني تانغ جيازوان بزيارة إلى أفغانستان، تعهدت خلالها الصين بالمساعدة على إعادة بناء مستشفى في كابول، ومن حيث المبدأ، مرفق لصيانة المياه في بارفان ومستشفى في قندهار بنيت أصلا بمساعدة الصين. ووقّع كلا الجانبين اتفاقا للمساعدة والتعاون الاقتصادي والتقني قدرت قيمته بمبلغ ٣٠ مليون دولار، بينما تم تبادل المذكرات بخصوص قيام وزارة الخارجية الصينية بتزويد نظيرتها الأفغانية بلوازم مكتبية.

كما قدمنا التعاون إلى أفغانستان في حملتها لمكافحة المخدرات ووافقنا على النظر بشكل إيجابي في بعض مشاريع المساعدة الجديدة التي اقترحتها أفغانستان، بما في ذلك إعادة بناء مصنع نسيج باغرام. والصين مستعدة للاستمرار بكل ما في وسعها، لتقديم المساعدة من أجل تحقيق السلام والإعمار في أفغانستان.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إنه لأمر يبعث على الرضى أن نراكم، سيدي، ثانية في سدة الرئاسة.

الوقت متأخر وسأحاول توخي الإيجاز، لكنني أريد القول منذ البداية إن المجتمع الدولي والأمم المتحدة أنجزا بالفعل قدرا كبيرا جدا من العمل في أفغانستان. وأود أن أعرب عن التقدير بوجه خاص للعمل الممتاز الذي اضطلع به الممثل الخاص الإبراهيمي وفريقه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان.

وأود في هذا البيان أن أركز على خمسة مجالات رئيسية.

أولا، فيما يتعلق بالأمن، تتولى قوة المساعدة الأمنية الدولية المساعدة على استعادة الأمن والثقة في كابول وما حولها، بفضل الدعم البارز للدول المساهمة وتعاون السلطات الأفغانية والشعب الأفغاني. ويجب على المجتمع الدولي الآن أن يعتمد على هذا النجاح بتزويد قوة المساعدة الأمنية الدولية بقيادة تركيا اعتبارا من حزيران/يونيه بالجنود والموارد ومن خلال تقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني لقوة المساعدة الأمنية الدولية.

وثانيا، يعتبر إصلاح قطاع الأمن مفتاح الاستقرار لأجل طويل في أفغانستان. وقد أحرز تقدم، لكنه بصراحة بطيء جدا. ومن الضروري أن يبذل جهد دولي منسق، لأننا بدون ذلك نخاطر بفقد استثمارنا. وقد ذكرت المملكة المتحدة الأسبوع الماضي في جنيف، أنها مستعدة للمساهمة بمبلغ ٢١ مليون دولار للقوات المسلحة الأفغانية، بما في ذلك دعم عملية التسريح ووزارة الدفاع الأفغانية، شريطة اتباع نهج استراتيجي ومتماسك في التصدي لإصلاح قطاع الأمن ومساءلته على نحو مرض، بغية تطوير قدرة الأفغان على دعم قطاع الأمن لديهم بأسرع ما يمكن.

وثالثا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، لدى أفغانستان حاليا إدارة مؤقتة برئاسة حامد قرضاي الفعالة. وينبغي لمجلس اللويا جيرغا في الشهر القادم أن يعمل على تشكيل حكومة ذات قاعدة أوسع وأنا أوافق على البيان الذي أدلى به السير كيران في وقت سابق من المناقشة بأن مجلس اللويا جيرغا يتسم بأهمية بالغة بحيث لا يمكن الاستغناء عنه بسبب ما فيه من عيوب. وقد ساهمنا بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ جنيه استرليني أو ٠٠٠ ٧٥٠ دولار في تكاليف الإعداد وسنراقب الوضع بعناية للتأكد من أن إجراءات مجلس اللويا جيرغا حرة وعادلة.

ورابعا، فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار، سبق أن قدمت المملكة المتحدة ٦٠ مليون استرليني، أو نحو ٩٠ مليون دولار وتعهدت بالتبرع بمبلغ ٢٠٠ مليون استرليني آخر لتفادي وقوع كارثة إنسانية ولتحسين الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم. وكنا الدولة المانحة الأولى التي تساهم في الصندوق الاستئماني لإعمار أفغانستان وأود أن أشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا حالما يمكن تدبير عملياتهم التشريعية ومتطلباتهم الأخرى.

وخامسا، أود أن أشير إلى المخدرات. لقد علّق متكلمون آخرون بأن الإنتاج ارتفع في ظل حكم الطالبان. ونحن نرحب بالنجاح الأخير للإدارة المؤقتة في استئصال ثلث محصول الخشخاش الحالي في مناطق الزراعة الرئيسية. وهناك حاجة ملحة إلى تقديم معونة مالية موجهة لدعم إنعاش الريف. وينبغي أن تركز الجهود في المستقبل على إنفاذ القوانين وسبل العيش البديلة وبناء المؤسسات وتخفيض الطلب والتعاون الإقليمي. وتتولى المملكة المتحدة تنسيق الدعم الدولي لهذا الجهد.

وأخيرا، تعتبر أفغانستان حاليا أفضل بكثير من ذي قبل، لكن هناك الكثير مما يجب عمله. ومن الضروري أن يبذل المجتمع الدولي جهدا مطردا للإبقاء على الزخم. ولدينا جميعا قدر كثير مهدد بالضياع في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سنغافورة.

أولا، أود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في شكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بريندرغاست على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها عن آخر تطورات الحالة في أفغانستان.

قبل اجتماع مجلس اللويا جيرغا الطارئ في الشهر القادم، هناك تحديات في الأجل القصير لكنها حرجة جدا في أفغانستان تقتضي ردا فوريا من المجتمع الدولي. فنجاح كل من عملية مجلس اللويا جيرغا بالإضافة إلى النتائج التي ستسفر عنها سيكون حاسما في إرساء الأساس للتصدي للتحديات الأطول أجلا في أفغانستان.

وقد اضطلعت الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، ولا تزال تضطلع بدور حيوي. ونأمل في أن يتولى السير كيران إبلاغ دعمنا الكامل إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، بالإضافة إلى موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان الذين نفذوا مهامهم في ظل ظروف صعبة جدا بإبداع وثقة. ونرحب ترحيبا خاصا، بالهيكل الموحد والمتكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، الذي يمثل نموذجا جديدا من التنسيق والتعاون ضمن منظومة الأمم المتحدة.

ويعتبر عقد مجلس اللويا جيرغا الطارئ المعلم الهام القادم في العملية السياسية التي أرسيت باتفاق بون منذ تنصيب الإدارة المؤقتة الأفغانية في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية. وسوف يبت مجلس اللويا جيرغا الطارئ، الذي سيفتتحه الملك السابق، محمد ظاهر شاه، في المسائل الحرجة التي تتعلق بشكل وهيكل السلطة الانتقالية الجديدة، التي ستحل محل الإدارة المؤقتة الأفغانية. وسيزيد مجلس اللويا جيرغا الطارئ، باعتباره عملية أفغانية، من امتلاك الأفغان لزمام مستقبلهم السياسي حيث يجب أن يكون بحق.

ونأمل في أن تشجع عودة الملك السابق ظاهر شاه إلى الوطن أفغانستان مزيدا من الأفغان على العودة من الشتات. ولدى أفغانستان شتات غني ومتنوع ذو تاريخ طويل وفخور ينبغي أن يستفاد منه استفادة كاملة. وكان التقدم الذي أحرز بشأن التحضير لمجلس اللويا جيرغا الطارئ

رائعا ومشجعا بوجه عام رغم ضيق الوقت وقيود الإمداد والموارد التي واجهتها اللجنة المستقلة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نكون متنبهين باستمرار للعقبات المحتملة. فعلى سبيل المثال، نشعر بانزعاج إزاء الأنباء عن مقتل أحد مرشحي مجلس اللويا جيرغا بعد ساعات من اختياره من مجلس شورى المنطقة المحلية ليكون أحد أعضاء لجنة الانتخابات من تلك المنطقة لمجلس اللويا جيرغا . وهناك خطر حقيقي يتمثل في إمكانية أن يصعّد معارضو عملية بون ومخربون آخرون أنشطتهم لعرقلة مجلس اللويا جيرغا الطارئ.

وينبغي أن نظل متيقظين حتى بعد اختتام انعقاد مجلس اللويا جيرغا الطارئ. وسيكون هناك، كما في أي عملية سياسية، رابحون وخاسرون. وإلى جانب السكان الأفغان الذين تعبوا من عشرات السنين من الحرب ويحنون إلى السلام والاستقرار، يجب أن يصعّد المجتمع الدولي دعمه لعقد اجتماع مجلس اللويا جيرغا الطارئ بشكل سلس ولنتائجه. ونحث في هذا السياق جميع الأطراف الأفغانية، والزعماء الأفغان بوجه خاص، على المساعدة على تبني هوية أفغانية وطنية متماسكة، ينبغي أن تحتل بمرور الزمن، الأسبقية على الانتسابات العرقية أو الإقليمية.

ولن يكفل نجاح اجتماع مجلس اللويا جيرغا الطارئ لوحده الاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان. وتمس الحاجة إلى عمل المزيد في المجالات التي تتعلق بالإغاثة الإنسانية والإنعاش وإعادة الإعمار، بالإضافة إلى الحالة الأمنية في سائر أنحاء أفغانستان. وما فتئت سنغافورة تؤكد أن إحراز تقدم على المسارات السياسية والإنسانية والأمنية وإعادة البناء يعزز بعضه بعضا.

ويعتبر اتباع نهج شامل ومتماسك في إدارة الحالة في أفغانستان أفضل طريق لتثبيط قوى العرقلة ولتعزيز السلام المستدام. ورغم أنه تم تفادي أسوأ أحوال الأزمة الإنسانية في أفغانستان، فمن الحاسم الآن أن يعمد مجتمع المانحين إلى تصعيد دعمه لعودة المشردين واللاجئين إلى الوطن وإعادة توطينهم. وتعتبر عودة المشردين دوليا واللاجئين بمعدل أعلى من المعدل المتوقع دلالة هامة على ثقة الشعب الأفغاني. وينبغي ألا يسمح لنقص التمويل أن يعكس اتجاه العملية. كما تمس الحاجة إلى جهود وموارد هائلة لتحويل اقتصاد الحرب والمخدرات السابق إلى اقتصاد سلام.

وقد أظهرت أفغانستان بوضوح أكثر من أي اجتماع دولي للزعماء العالميين، روابط التكافل للعالم المعولم وتأثيراته. وينبغي أن نتعلم من درس أفغانستان ونتدخل عندما تمس الحاجة إلى ذلك.

ونحن من الناحية الأمنية، نشعر بالارتياح لأن تحالف الراغبين الذي يشكل قوة المساعدة الأمنية الدولية التزم التزاما واضحا بتمديد وجوده في أفغانستان لفترة ستة أشهر. كما نود أن نشيد بتركيا على عرضها تولي قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية من المملكة المتحدة، التي تستحق أيضا ثناءنا على عملها المثالي في إنشاء قوة المساعدة الأمنية الدولية.

ويعتبر اتخاذ القرار في وقت لاحق من هذا اليوم بتمديد ولاية قوة المساعدة الأمنية الدولية، قبل انتهاء ولايتها الحالية بحوالي شهر، إشارة واضحة إلى الالتزام الدولي القوي والمستمر بتزويد حجر الأساس للأمن في كابول. ويتولى المجتمع الدولي بكل عناية، من خلال سلسلة من الاجتماعات التي تتصل بالأمن في جنيف، دراسة البدائل المختلفة للمساعدة على المحافظة على الأمن في أنحاء أخرى من أفغانستان وتنفيذها. ونرحب في هذا الخصوص، بالالتزام والجهود اللذين يبذلهما أصحاب النفوذ على الأرض، بما في

ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، للمساعدة على حل الصراعات المحلية.

أستأنف الآن عملي بصفتي رئيسا المجلس.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هينبيكير (كندا) (تكلم بالفرنسية): تجري مناقشتنا في وقت من التغيير الهائل والأمل العظيم للشعب الأفغاني. وقد أثبت الأفغان بشكل بارز خلال الشهور الخمسة الماضية، التزامهم أخيرا بإنهاء عدة عقود من الصراع وبإعادة بناء بلدهم وحياتهم. ومن الواضح أنهم يريدون بناء بلد لا يكون ملجأ للإرهابيين.

إن كندا على استعداد للمساعدة على إعادة تشكيل حكومة مستقرة ومجتمع مستقر في أفغانستان بغية تحقيق تطلعات الشعب الأفغاني. ويجب ألا نتخلى عنه وليس بوسعنا أن نتخلى عنه. ونحن مدينون له كما نحن مدينون للضحايا الذين قضوا نحبهم في ١١ أيلول/سبتمبر وفي الهجمات الإرهابية الأخرى، بكفالة ألا يجد ذلك التطرف تربة خصبة لزراعة شره. ولذلك، فإنه يتوجب علينا أن نتعهد بالتزام طويل الأجل.

وشهد التقدم الذي أحرز منذ سقوط نظام الطالبان على إصرار الشعب الأفغاني وتصميمه وتفاؤله. فقبل ستة أشهر تقريبا، لم يكن بوسعنا أن نتخيل تلك الملايين من الأولاد والبنات الأفغان يعودون إلى المدارس، وأن يراقب أمراء الحرب الأفغان حقولهم من خشخاش الأفيون تحترق، وأن يعود مئات الآلاف من اللاجئين الأفغان إلى وطنهم للبدء بإعادة بنائه.

(واصل كلمته بالانكليزية)

ولم نكن أيضا نتخيل قبل ستة أشهر أن تكسب إدارة أفغانية تقليدية بقيادتها الفعالة ثقة المجتمع الدولي، في ظل أصعب الظروف. ورغم ذلك حدثت كل هذه الأمور. وإننا نشيد بعمل الإدارة المؤقتة الأفغانية. كما نشيد بالمساعدة الفعالة جدا التي قدمها إلى الأفغان ممثل الأمم المتحدة الخاص الإبراهيمي وفريقه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان.

وقد حدت هذه التطورات السارة بكندا لإعادة تأكيد التزامها الطويل الأجل بدعم ملموس جديد لشعب أفغانستان. وقدمت كندا حوالي ١٠٠ مليون دولار من المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠١. كما التزمنا الآن بمبلغ ٧٠ مليون دولار أخرى في شكل معونة إنسانية وإعادة الإعمار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ . ومن أصل هذا المبلغ تم تسديد ٣٠ مليون دولار، مع التركيز على المساعدة الإنسانية لتلبية الاحتياجات العاجلة وتنفيذ برامج إزالة الألغام ومساعدة الضحايا على تخفيف عواقب عقود من استعمال أطراف الصراع للألغام الأرضية. وإننا نلاحظ مع القلق تقارير الأمم المتحدة التي تبين أنه لا تزال هناك نواقص في المساعدة الإنسانية.

ولا بد من تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الأفغاني قبل إنجاز إعادة الإعمار. ولذلك، فإننا نحث المجتمع الدولي على اتخاذ كل الخطوات الممكنة للوفاء بأهداف وعوده في طوكيو بأسرع ما يمكن.

كما تساهم كندا في أمن أفغانستان من خلال مشاركتنا بقوة التحالف. وينتشر حوالي ٢٠٠٠ من أفراد القوات الكندية كجزء من عملية أبولو في حملة التحالف ضد الإرهاب ويعهد إليهم ببعثات متعددة بما في ذلك حماية القوات والمساعدة المتعلقة بإزالة الألغام وعمليات قتالية ضد

جيوب مقاومة القاعدة والطالبان المتبقية. وقامت كندا في وقت سابق من هذه السنة بنشر مجموعة مقاتلة إلى قندهار في مهمة لمدة ستة أشهر. وستظل تلك القوات في مواقعها حتى منتصف الصيف.

وستواصل كندا المساهمة في حملة التحالف من خلال القوات الخاصة ومن خلال حضور بحري وجوي كبير. ونحن نتفق مع وكيل الأمين العام بريندرغاست على أن الأمن شرط مطلق لنجاح العملية السياسية وجهود إعادة الإعمار. وما برحت مجموعة الثمانية، التي تترأسها كندا هذه السنة، تعمل مع الإدارة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان لوضع الاستراتيجيات وتنظيم الموارد لمساعدة الشعب الأفغاني على إنشاء جيش وطني وقوة شرطة وطنية وإعادة بناء قطاع العدالة والمساعدة على تسريح المقاتلين السابقين والتصدي لمشكلة إنتاج الأفيون غير المشروع.

وما فتئ هدفنا الجماعي يتمثل ويجب أن يظل يتمثل في اتباع استراتيجية مستدامة وشاملة لإعادة الاستقرار والأمن إلى شعب أفغانستان.

وضمن سياق الأمم المتحدة، كان انتشار قوة المساعدة الأمنية الدولية في كابول، تحت رعاية المجلس، من أكثر الأمثلة المرئية على التزام المجموعة الدولية بشعب أفغانستان.

وأثبتت قوة المساعدة الأمنية الدولية تحت القيادة القوية للمملكة المتحدة، أنها سلطة هامة للاستقرار في أفغانستان في الوقت الحرج. وأنيطت بقوات التحالف وقوة المساعدة الأمنية الدولية مهام مكملة للمساعدة على تهيئة الظروف الضرورية لاستقرار وأمن أفغانستان لأجل طويل. ونحن نؤيد بقوة استمرار وجود قوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان، ويسرنا أن تركيا وافقت على قيادة هذه القوة في ولايتها الثانية.

ونعتقد بأن تجديد ولاية قوة المساعدة الأمنية الدولية سيسمح لها بالاضطلاع على نحو فعّال بدورها في كفالة تمتع المندوبين إلى مجلس اللويا جيرغا في الأسابيع القليلة المقبلة بحريتهم في إبداء وجهات نظرهم وتمثيل مصالح ناخبيهم. ويمثل مجلس اللويا جيرغا الفرصة الأولى التي أتيحت للشعب الأفغاني خلال عشرات السنين لتحديد مساره الخاص نحو التمثيل المتعدد الأعراق والحكم الديمقراطي.

ونأمل في أن يثبت مجلس اللويا جيرغا أنه نقطة تحول، حيث يصبح بإمكان شعب أفغانستان، بالاعتماد على التقدم الكبير الذي أحرزه مؤخرا، أن يضع الأساس اللازم لسلام البلد وازدهاره في المستقبل. ونحث السلطات الأفغانية على كفالة أن تلبي عملية مجلس اللويا جيرغا المصالح العرقية والعشائرية على نطاق واسع.

ويسرنا أن نلاحظ أن مستوى اشتراك المرأة في عملية مجلس اللويا جيرغا حتى الآن كان مشجعا. ويسرنا بوجه خاص أنه لم يتم الاكتفاء بترشيح المندوبات، وإنما تم انتخابهن أيضا. ونأمل في أن يستمر هذا الاتجاه وأن يواصل تضمين النساء والرجال الأفغان في كل مستوى من مستويات اتخاذ القرار.

ويعتبر احترام حقوق الإنسان أمرا أساسيا لنجاح أفغانستان. ونحث كلا من الإدارة المؤقتة والمجتمع الدولي على عدم الاكتفاء بدعم حقوق الإنسان لكل المجموعات العرقية في جميع مناطق أفغانستان فحسب، وإنما السعي أيضا لمساءلة أولئك الذين ينتهكون هذه الحقوق.

ونعتقد بأن شعب أفغانستان يريد أن يستمع إليه وأن يُحكم من زعماء يختارهم بنفسه.

وهذا بالفعل وقت يبعث على التفاؤل في أفغانستان وفرصة نادرة يجب ألا تفوتنا.

وتتطلع كندا إلى العمل مع السلطات الأفغانية الجديدة، وسنواصل دعم شعب أفغانستان في جهوده لإعادة بناء دولته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليابان. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تقترب فترة الستة أشهر من حياة الإدارة المؤقتة لأفغانستان من نهايتها. وسيقرر مجلس اللويا جيرغا الطارئ، الذي سيعقد بعد أسبوعين بقليل، شكل السلطة الانتقالية التي ستتولى زمام السلطة خلال السنتين القادمتين. وتمر العملية السياسية في أفغانستان فعلا بمرحلة حرجة.

إننا نتلقى في هذا المنعطف الهام، إشارات مختلطة من أفغانستان. فعلى الرغم أن من المشجع أن الأعمال التحضيرية لمجلس اللويا جيرغا تمضي تقريبا وفق المقرر، تحدث مجابهات مسلحة على نطاق ضيق عموما في أنحاء مختلفة من البلد، وهناك إشارات إلى أن محاولات التخويف قد تؤثر على عملية مجلس اللويا جيرغا نفسها. وهذا ما يدعو إلى قلق وفدي العميق.

ويجب أن يكفل نجاح مجلس اللويا جيرغا الطارئ. ويجب أن يجري بسلام، ويجب أن يحترم الجميع قراراته. والشعب الأفغاني وحده هو الذي يتمكن من القيام بذلك. وأي محاولة لتقويض العملية يمكن أن تعرض للخطر السلام الهش السائد وإن كان بصورة محفوفة بالمخاطر في أفغانستان لأول مرة في أكثر من عقدين. ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى، أن يضع الأفغان الاختلافات القديمة جانبا ويعملوا معا على تشكيل سلطة انتقالية متوازنة يمكن أن تقود البلد خلال المرحلة الثانية من عملية بون.

ويجب أن يضطلع المجتمع الدولي طبعا بدوره لدعم اجتماع مجلس اللويا جيرغا. وقد أعلن وزير الخارجية كاواغوتشي قبل زيارته إلى كابول في وقت سابق من هذا الشهر، أن اليابان ستقدم مبلغ ٢,٧ مليون دولار للأجهزة والنقل من أجل دعم الأعمال التحضيرية لمجلس اللويا جيرغا. وبالإضافة إلى ذلك، سنرسل الخبراء اليابانيين للمساعدة في الأعمال التحضيرية لمجلس اللويا جيرغا، وسنقدم معونة تقنية وأجهزة لإذاعة اجتماع المجلس عبر التلفاز في سائر أنحاء البلد.

ولن يثمر كل التخطيط والأعمال التحضيرية إلا إذا تمت المحافظة على الأمن بشكل صحيح. ويسرنا في هذا السياق أن المجلس قرر اتخاذ قرار بتمديد ولاية قوة المساعدة الأمنية الدولية قبل شهر من الموعد المقرر وقبل اجتماع مجلس اللويا جيرغا. ونأمل في أن يبعث هذا القرار برسالة قوية إلى شعب أفغانستان مفادها أن المجتمع الدولي سيظل ملتزما بمساعدته في مسعاه للمحافظة على الأمن أثناء مجلس اللويا جيرغا وبعده.

وفي الوقت نفسه، نود أن نشكر المملكة المتحدة على الدور الهام الذي اضطلعت به بشكل حاسم بوصفها الدولة الرئيسية في قوة المساعدة الأمنية الدولية، وأن نشكر تركيا على قرارها المسؤول بالاضطلاع بذلك الدور في المستقبل القريب.

إن اليابان عاقدة العزم على بذل قصارى جهدها لمساعدة الشعب الأفغاني على تهيئة بيئة آمنة والحفاظ عليها. وقد أشار وزير الخارجية كاواغوتشي أثناء زيارته إلى كابول إلى أن اليابان تنظر في تقديم المساعدة لإصلاح قوة الشرطة المدنية، بما في ذلك توفير معدات الاتصالات اللاسلكية

والمركبات، بالإضافة إلى إصلاح المرافق. كما قررت اليابان أن تقدم مساهمة بمبلغ ١٩ مليون دولار لإزالة الألغام الأرضية والأجهزة التي لم تنفجر. وبالإضافة إلى ذلك، تنظر اليابان بجدية في وضع وتنفيذ مشاريع ملائمة لاستئصال المخدرات ولبناء قدرة وطنية على مكافحة المخدرات في أفغانستان.

ونتعهد علاوة على ذلك، تعزيز إعادة إدماج مئات آلاف المقاتلين واللاجئين السابقين. ولتحقيق هذا الهدف، أرسلت الحكومة اليابانية فريقا من المسؤولين في وزارة الخارجية إلى كابول في الأسبوع الماضي ليقوم في تنسيق وثيق مع الإدارة المؤقتة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، بوضع برنامج واسع النطاق لإعادة الإدماج وتوفير فرص العمالة البديلة للمقاتلين واللاجئين السابقين الذين يعتزمون العيش بالسبل السلمية. ونأمل في أن ننتهي من هذا البرنامج ونشرع في تنفيذه بأسرع ما يمكن. وعلاوة على ذلك، نحن ننظر، في تشاور وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إمكانية توسيع نطاق برنامج الإنعاش والعمالة في أفغانستان الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي قدم حتى الآن ٢٠ ٠٠٠ وظيفة ترتكز على اليد العاملة في كابول ولا يزال يضطلع بدور فعال في تنشيط المجتمع المحلي بإصلاح الهياكل الأساسية الرئيسية وظروف المعيشة الأساسية. وتعتقد اليابان بأن توسيع نطاق هذا المشروع إلى مدن أخرى مثل قندهار، يساهم في ضمان الأمن خارج كابول.

ورغم أن صون الأمن هو أمر أساسي، فمن اللازم أن تمضي جهود الإنعاش والإعمار قدما في أفغانستان دونما إبطاء. وقد كان فهمنا يتمثل دائما في أن هذه الجهود تعتبر تكملة ضرورية للعملية السياسية. وفي الحقيقة، إذا نظرنا إلى الوراء عبر تاريخ الأحداث خلال الأشهر السبعة الماضية، لرأينا أن إحراز تقدم هام على الجبهة السياسية كان دائما مصحوبا بتقدم حقيقي نحو إعادة الإعمار.

ويجب أن يستمر هذا الاتجاه. وعندما يتمكن الشعب الأفغاني من تشكيل مجلس لويا جيرغا ناجح وسلطة انتقالية حيوية، فإن المجتمع الدولي يجب أن يستجيب بالتعجيل في تنفيذ مشاريع المساعدة. واليابان، من جهتها، مصممة على مواصلة الاضطلاع بدور مركزي في هذا المسعى المشترك.

وفي آذار/مارس، عندما أتيحت لي فرصة الكلام في المجلس بشأن هذه القضية نفسها، دعوت شعب أفغانستان إلى مواصلة بذل جهوده لتحقيق نتائج ملموسة على الجبهة السياسية وجبهة إعادة الإعمار على حد سواء. والآن، وقبل اجتماع مجلس اللويا جيرغا بأقل من شهر واحد، أكرر ندائي. وهذا هو حقا الوقت المناسب لاختبار تصميم الشعب الأفغاني على تحقيق سلام حقيقي. وسيواصل المجتمع الدولي، بما في ذلك اليابان، الوقوف إلى جانبه وهو يعمل على بناء بلد سلمي ومزدهر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غوبيناثان (الهند) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نرحب بكم مرة أخرى في المجلس ونود أن نعرب لكم عن تقديرنا العميق للدعوة إلى عقد هذه الجلسة بشأن مسألة تتسم بأهمية بالغة للمجتمع الدولي ولوفد بلادي.

ولقد أدلى وفدي أثناء الجلسة العلنية للمجلس بشأن الموضوع في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢، ببيان مفصل. ولذلك فإننا لن نركز سوى على التطورات التي حدثت منذ ذلك الحين.

إننا نرحب بعودة الملك السابق محمد ظاهر شاه إلى أفغانستان. ونعتقد بأن وجوده سيساهم في الجهود المستمرة لحل الخلافات السياسية ويعزز الوحدة في أفغانستان.

ولا يزال وجود الطالبان والقاعدة في أفغانستان من دواعي القلق الشديد للمجتمع الدولي. وقد أظهر هذان الكيانان مرارا وتكرارا، أنهما يختبئان ويتحينان الفرصة للتجمع والهجوم ثانية في أفغانستان وفي أماكن أخرى. ويعتبر التصدي لقوى السوء والظلام هذه مهمة تتجاوز القدرة الحالية للإدارة المؤقتة. وتمس الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بإزالة هذين التوأمين اللذين يتسببان في عذاب أفغانستان بشكل حاسم ودونما إبطاء. وهناك العديد من التقارير التي تشير إلى أن مقاتلي الطالبان والقاعدة يختبئون ويتجمعون ثانية على طول الحدود الشرقية والجنوبية لأفغانستان. وهذا هو الوقت المناسب للتأكد من حقيقة أولئك الذين أوجدوا الطالبان وغذوهم وشجعوهم وأيدوهم، لكنهم يزعمون الآن أنهم تغيروا. ويجب أن يطالبوا بملاءمة أقوالهم مع أعمالهم على الأرض أو أن يعتبروا مسؤولين عن مساعدة الإرهاب الدولي والتحريض عليه ودعمه. وقد دفع المجتمع الدولي ثمنا باهظا جدا للتسامح مع مثل هذا السلوك غير المتحضر وغير المشروع، الذي ينبغي ألا يكون مقبولا بعد الآن.

ولن يكون بالإمكان القضاء على الإرهاب بشكل حاسم في أفغانستان ما لم يتم التصدي بحزم لمسألة الدعم الخارجي الذي قدم إلى كوادر الطالبان والقاعدة ومعالجته. وينبغي عدم السماح للإعلان عن النية بالمشاركة في الكفاح الدولي ضد الإرهاب أن يقترن بالتخريب المتوازي في شكل حماية عناصر أجهزة الإرهاب وتوفير المأوى لهم ومدهم بالدعم.

وليس بوسعنا أن نبالغ في توكيد الحاجة إلى إنشاء الهياكل الأمنية في أفغانستان التي لن تنجم عن عمليات داخل أفغانستان فحسب، لكنها تؤدي أيضا إلى إرساء الأساس لإنشاء جيش وطني أفغاني وشرطة وطنية أفغانية متعددة الأعراق. وتساهم الهند في الجهود المبذولة في ذلك الصدد.

وبدأت عملية اختيار الممثلين في مجلس اللويا جيرغا الطارئ ويبدو أنها تسير على المسار الصحيح. ونود أن نعرب عن الإشادة والإعجاب باللجنة المستقلة الخاصة التي أنجزت هذا القدر الكبير خلال وقت محدود جدا بمثل هذه الموارد الضئيلة. بيد أن هناك قلقين توأمين مترابطين. أولهما، يتعلق بكفالة أن تكون العملية خالية من التخويف والإكراه. والثاني، إبقاء الطالبان ومؤيديهم بحزم خارج العملية. وإلا، ستكون هناك شكوك حول مصداقية النتيجة وقبولها. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان توفير الأمن لعملية مجلس اللويا جيرغا ويجب أن تسخر كل الموارد المتاحة على الأرض لبلوغ هذا الهدف.

وسينجز مجلس اللويا جيرغا الطارئ عمله في غضون ثلاثة أسابيع أخرى، بإعطاء أفغانستان إدارة انتقالية تعكس رغبات الشعب الأفغاني. وسيكون ذلك بمثابة معلم هام في تنفيذ اتفاق بون وخطوة رئيسية نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تشكيل حكومة ديمقراطية في أفغانستان من خلال إجراء انتخابات حرة وعادلة.

وأدى أكثر من عقدين من الصراع وثلاث سنوات من الجفاف إلى معاناة إنسانية واسعة النطاق وإلى تشريد هائل لشعب أفغانستان. ولا بد من مواصلة الجهود الدولية والثنائية لإعادة إعمار أفغانستان وتوسيع نطاقها. وأعربت عدة بلدان نامية صراحة عن اهتمامها الشديد بالمشاركة في إعادة إعمار أفغانستان في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. وعرضت هذه البلدان تقديم التعاون الإنمائي – البرامج

والأجهزة الحاسوبية على السواء - بالإضافة إلى الموارد البشرية الماهرة جدا للمساعدة على إعادة بناء أفغانستان.

ونظمت حكومة الهند وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤتمرا لمدة يومين بشأن التعاون بين بلدان الجنوب من أجل إعادة بناء أفغانستان، الذي بدأ في نيودلهي اليوم باشتراك عدد كبير من البلدان النامية، والصناديق والوكالات التابعة للأمم المتحدة بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية، وذلك لتسهيل القيام بعملية يمكن من خلالها استغلال القدرات ذات الصلة لدى البلدان النامية، بسهولة وبتكلفة مجدية، في الجهود الرامية إلى إعادة بناء أفغانستان. وفي محاولة لكفالة قدر أكبر من الشفافية وتنسيق عام أفضل للجهد الدولي الجاري، دعيت البلدان المتقدمة النمو إلى الحضور بصفة مراقب.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا المؤتمر فيما يلي: التقدير الكامل لحجم التحديات التي تواجه أفغانستان والمساعدة الإنمائية اللازمة لإنعاشها الاقتصادي والاجتماعي وإعادة إعمارها في الأجلين المتوسط والطويل؛ وتحديد الاحتياجات المعينة في مجال القدرات المتعلقة بكل من مجالي البرامج والمعدات الحاسوبية التي يمكن أن تلبيها أو تقدمها البلدان النامية الأخرى؛ والتوصية بالآليات التي يمكن عن طريقها توجيه هذه القدرات والإمدادات من البلدان النامية إلى أفغانستان بسهولة وبتكلفة مجدية. ونحن واثقون من أن المؤتمر سيوفر الحافز المطلوب للتعاون بين بلدان الجنوب لتنمية أفغانستان وسيعتبر نموذجا للتعاون المماثل في أمكنة أخرى.

وأبدى الرئيس قرضاي والأعضاء الآخرون في الإدارة المؤقتة عزما وتصميما هائلين على وضع أفغانستان على طريق السلام والازدهار. لكن هذه الرحلة الطويلة والشاقة والمجزية في الوقت نفسه ستصبح أسهل نوعا ما وأسرع نوعا ما، إذا قدم المجتمع الدولي كل المساعدة التي تحتاج إليها أفغانستان بما يتوافق والأولويات والتفضيلات التي يعرب عنها الشعب الأفغاني. ونود أن نكرر تأكيد التزام الهند بالمساهمة في إعمار أفغانستان وإصلاحها، من حيث الالتزامات المالية والمساعدة المخصصة للمشاريع على السواء، حسب ترتيب أولويات الإدارة المؤقتة الأفغانية. وأعلنت الهند في هذا السياق، عن التزامها بمبلغ ١٠٠ مليون دولار وتعهدت بالمساعدة، سواء في شكل المساعدة الإنسانية - التي تعتبر احتياجاتها أكثر إلحاحا بطبيعتها، مثل مليون طن من الحنطة والمعونة الطبية التي تمس الحاجة إليها - أو المساعدة الطويلة الأجل لتلبية احتياجات إعادة البناء الاقتصادي التي تشمل عدة قطاعات، بما في ذلك تدريب الشرطة والتعليم والإسكان وتنمية الموارد البشرية والتنمية الصناعية والنقل العام وتكنولوجيا المعلومات. وقررنا، بالإضافة إلى ذلك، تقديم مبلغ ١٠ ملايين دولار إلى الحكومة الأفغانية كإعانة للميزانية. وتجري المناقشات في مرحلة متقدمة لتقديم هدية من ثلاث طائرات من الهند إلى خطوط أريانا الجوية لتمكينها من تعزيز أسطولها.

وستتيح الأسابيع القليلة القادمة للزعماء الأفغان وللمجتمع الدولي فرصة أخرى لإبداء التزام جميع الأطراف بالتنفيذ الأمين لاتفاق بون من خلال عقد مجلس اللويا جيرغا. ونأمل في أن يتولى كل شخص مسؤوليته وأن يؤدي ذلك إلى الاختيار السلمي للإدارة الانتقالية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل إسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلّم بالإسبانية): أتشرف بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى

الاتحـاد الأوروبي وهـي – إسـتونيا وبلغاريـا وبولنـدا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة. وكذلك أيسلندا وليختنشتاين البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

بعد عقود من الحرب والصراع الداخلي، أصبح الشعب الأفغاني أقرب إلى المصالحة. ولا تزال التحديات هائلة في حجمها وتستعصي على الحل، ورغم ذلك فإن اتفاق بون قيد التنفيذ. ويعتبر مجلس اللويا جيرغا الطارئ حاسما للنجاح بكل تأكيد. وتجري المرحلة الأولى لانتخاب المرشحين بشكل جيد جدا وتعتبر النتائج لحد الآن مشجعة. وتلقى اللجنة الخاصة المستقلة المعنية بعقد مجلس اللويا جيرغا الطارئ، التي تحظى بتأييد الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان دعما مخلصا وحماسيا في أغلب الأحيان في المجتمعات المحلية. ومن الجوهري أن يعقد مجلس اللويا جيرغا في الموعد المحدد، بدون إعاقة أو تلاعب. ويشاطر الاتحاد الأوروبي السيد الإبراهيمي القلق الذي أبداه مؤخرا إزاء عواقب التلاعب بعملية مجلس اللويا جيرغا، ويدعو جميع الأفغان إلى اغتنام هذه الفرصة التاريخية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي العملية التي ترمي إلى عقد مجلس اللويا جيرغا، ويساند انتشار المراقبين الدوليين.

وينبغي التقيد الصارم بالالتزام الذي تم التعهد به في بون لإجراء انتخابات حرة وعادلة خلال سنتين من اجتماع مجلس اللويا جيرغا الطارئ.

وقد عهد إلى الأمم المتحدة بمسؤولية مركزية في عملية السلام في أفغانستان. ونود أن نشيد بالسيد الإبراهيمي على التزامه بالقيام بدور رائد فعال ونكرر تأكيد دعمنا الكامل للغرض من الحضور المتكامل كليا للأمم المتحدة في أفغانستان الذي يحترم مبادئ الملكية المحلية والتماسك بين الوكالات.

ويعتبر تحقيق الأمن في أفغانستان عنصرا ضروريا لبلوغ أهداف بون. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء الاضطرابات في المناطق الشمالية من البلاد ويؤيد الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان لتخفيف حدة التوتر بين المجموعات العرقية. ويقوم عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالمساعدة على إنشاء المؤسسات الأمنية الأفغانية، بما في ذلك إنشاء جيش وطني وقوة شرطة وطنية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بنتائج مؤتمر جنيف المعني بتمويل قطاع الأمن في أفغانستان، الذي عقد آخر اجتماع له في ١٧ أيار/مايو، والذي تم خلاله تأكيد دعم الاتحاد الأوروبي لبناء المؤسسات. وتعهدت ثلاث من دولنا الأعضاء وهي، المملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا بالاضطلاع بأدوار رائدة، في مجالات مكافحة المخدرات والشرطة وإصلاح النظام القضائي على التوالي.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي اتخاذ قرار لمجلس الأمن يمدد ولاية قوة المساعدة الأمنية الدولية لما بعد ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ قبل ذلك التاريخ بوقت كاف، مما يعطي إشارة قوية من الدعم إلى مجلس اللويا جيرغا وبقية عملية تنفيذ اتفاق بون. ونرحب بالقرار الذي اتخذته تركيا بتولي قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية من المملكة المتحدة التي نود أيضا أن نعرب عن امتناننا لها.

وسيكون التعاون والالتزام من جانب الدول المجاورة من الأهمية بمكان للنجاح في إعمار أفغانستان وتنفيذ اتفاق بون. وسيعمد الاتحاد الأوروبي إلى إدماج هذا البعد الإقليمي في سياسته في أفغانستان، مما يعزز الحوار السياسي ويعزز القيام بمبادرات مشتركة مع تلك البلدان.

وسيعمل الاتحاد الأوروبي من أجل جعل أفغانستان سلمية ومزدهرة، ويعتبر شريكا رئيسيا في جهد إعادة الإعمار على النحو الذي يشهد به دعمه للسلطة المؤقتة الأفغانية والتزامه الهام بالدعم الذي تعهد به في مؤتمر طوكيو. وما برحنا نراقب وندعم تنفيذ اتفاق بون بشكل فعال، من خلال أمور منها، تعيين مبعوث خاص لأفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر الاتحاد الأوروبي مصدرا رئيسيا للمساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، تشارك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بما فيها إسبانيا في قوة المساعدة الأمنية الدولية وتعتبر من المساهمين الرئيسيين في عملية الحرية الدائمة.

وينبغي أن يقوم تقديم المساعدة الدولية إلى أفغانستان على احترام وتعزيز سيادتها وسلامة أراضيها. ويعتبر اتفاق بون الدليل التفصيلي الأساسي للمستقبل السياسي للبلد. وستكون مساعدة الاتحاد الأوروبي للإعمار مشروطة بمساهمة جميع الأطراف الأفغانية بصورة إيجابية في العملية والأهداف المتفق عليها في بون بغية تحقيق السلام والحكم التمثيلي والاستقرار في أفغانستان، بالإضافة إلى المساعدة على القضاء على الإرهاب وإنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

ونظرا لما يترتب على إنتاج المخدرات والاتجار بها من نتائج ضارة لأفغانستان والمنطقة وبلداننا، يكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد استعداده لدعم الجهود التي تضطلع بها السلطة المؤقتة الأفغانية، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بغية حل هذه المشكلة التي تتسم بأهمية قصوى. ونرحب ترحيبا خاصا، بنجاح البرنامج الذي تضطلع به الإدارة المؤقتة مؤخرا لإتلاف المحاصيل، والذي أتلف نسبة هامة من الحصاد الحالي في المناطق الرئيسية المنتجة للخشخاش.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي إجراء حواره مع السلطة المؤقتة الأفغانية بشأن أفضل الطرق لإنجاز إعادة الإعمار وتحقيق الأهداف السياسية التي تم وضعها في اتفاق بون وكفالة تعزيز امتلاك الأفغان أنفسهم لزمام أمورهم. ونرحب بإنشاء الهيئة الأفغانية لتنسيق المساعدة ونعترف بمساهمتها في جهد إعادة الإعمار. وتقتضي التنمية الاقتصادية المستدامة والاستعمال الفعال لتمويل المانحين التعجيل باتخاذ ترتيبات سليمة للعملة، بالإضافة إلى إعداد وتنفيذ نظم قوية وشفافة للميزانية والخزانة.

وسوف يشجع الاتحاد الأوروبي ويدعم السلطة المؤقتة الأفغانية والأمم المتحدة على إنشاء اللجنة القضائية وإصلاح النظام القضائي. وبالمثل، نشجع التعجيل بإنشاء لجنة الخدمة المدنية وسنساعد على إنشاء إدارة عامة فعالة، ونظام قانوني فعال وغير ذلك من الآليات الضرورية لضمان احترام سيادة القانون والمبادئ الديمقراطية التي تشمل حرية التعبير.

ويعتبر احترام حقوق الإنسان ضروريا في حد ذاته ووسيلة لتحقيق المصالحة والتعايش السلمي بين مختلف المجموعات العرقية على السواء. وعليه، فإن الاتحاد الأوروبي سيساعد السلطة المؤقتة الأفغانية وخَلَفها على إنشاء الهياكل اللازمة لكفالة احترام حقوق الإنسان بدون تمييز، بما في ذلك إنشاء لجنة حقوق الإنسان التي تم توخيها في اتفاق بون. ويساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء التقارير الأخيرة حول مزاعم بانتهاكات حقوق الإنسان، ويؤيد المبادرة العاجلة التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان بطلب تحقيق شامل من خلال مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن المرأة الأفغانية يجب أن تتمتع بكل حقوق الإنسان بالإضافة إلى الحصول على

الرعاية الصحية والتعليم والتوظيف على قدم المساواة، وأن تتاح لها الفرصة للمشاركة بشروط متساوية في الحياة السياسية والاجتماعية لبلدها والاضطلاع بدور مركزي في إعادة إعمار أفغانستان. ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي سيكفل اتباع نهج يراعي القضايا الجنسانية في الأنشطة التي يضطلع بها، بما في ذلك المساعدة الإنمائية.

وبالرغم من أن سرعة عودة اللاجئين تجاوزت التوقعات، كما يشهد إغلاق مخيم ناصر باغ في باكستان الذي مضى على وجوده ٢٢ عاما، فإن البلدان المجاورة ما زالت تستضيف الكثيرين، وينضم العديد من الذين يعودون إلى آلاف المشردين داخليا. ولا تزال احتياجاتهم تستدعي الاهتمام والمساعدة الإنسانية من المجتمع الدولي.

وفي بياني الأخير بشأن أفغانستان الذي أدليت به أمام المجلس في ٢٦ آذار/مارس، أكدت على أن الشعب الأفغاني بصورة رئيسية هو الذي يجب أن يسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار والإعمار في أفغانستان. وأود في هذا الصدد أن أصر على أهمية مجلس اللويا جيرغا الطارئ، الذي سيتيح الفرصة الحقيقية الأولى للتوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن المؤسسات الوطنية المشتركة بالاستناد إلى التقاليد الديمقراطية. وإننا مرة أخرى نناشد جميع الزعماء الأفغان أن يدعموا العملية الدستورية التي ستبدأ بمجلس اللويا جيرغا الطارئ دعما كاملا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن ترحيبنا الحار بهذه الفرص التي تتاح لغير أعضاء المجلس للتعليق على القضايا السياسية والأمنية الهامة أمام المجلس. وتحقيقا لهذا الهدف، سأتوخى الإيجاز الشديد.

إننا نعتقد بأن الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية للحالة في أفغانستان مترابطة بشكل لا تنفصم عراه. وبالفعل، فإن تلك الحقيقة تؤكد الاستراتيجية الدولية التي تمثلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وقوة المساعدة الأمنية الدولية. ومن شأن عدم الاعتراف بذلك أن نتعرض لخطر عودة البلد إلى الوقوع تحت سيطرة أمراء الحرب والعنف - وهي الظروف ذاتها التي أنتجت الطالبان وشجعت الإرهابيين على استعمال أفغانستان كقاعدة.

ومن الواضح أن التحدي الأساسي في أفغانستان يتمثل في بناء الدولة. والمرجح أن تكون الخطوات القادمة نحو الاستقرار سياسية، والواضح أن الكثير يعتمد على نجاح مجلس اللويا جيرغا. وإننا نضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في مناشدتهم جميع الزعماء الأفغان دعم ما تنطوي عليه العملية الدستورية من أمور.

وستظل نيوزيلندا تشارك في تقديم المساعدة الإنسانية الدولية إلى أفغانستان من خلال جهد منسق للمعونة في شراكة مع الشعب الأفغاني وفي المناطق التي يمكن لمساعدتنا فيها أن تكون لها فائدة إضافية. ويركز نشاط المانحين بشكل صحيح على الإصلاح وإعادة الإعمار. ونحن نعترف بقيمة مشاريع "بداية سريعة/تأثير سريع" للتعجيل بالإعمار ولمساعدة سلطة أفغانستان المؤقتة على تقرير مصداقيتها لدى الشعب الأفغاني. ونحن نساهم من أجل تحقيق هذا الهدف بمبلغ ٠٠٠ ٤٠٠ دولار للمشاريع المحددة في برنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الفورية والانتقالية إلى الشعب الأفغاني لعام ٢٠٠٢ وبمبلغ آخر قدره ٠٠٠ ٢٠٠ دولار للأنشطة التي تضطلع بها منظمة غير حكومية نيوزيلندية في

أفغانستان. والواضح أن من المهم الوفاء بوعود المعونة المالية بأسرع ما يمكن لكفالة تقديم المساعدة بسلاسة في وقت الحاجة الماسة للسلطات الأفغانية وللشعب الأفغاني.

وفيما يتعلق بالجانب الأمني - الذي أولاه وكيل الأمين العام بريندرغاست الكثير من التوكيد صباح اليوم - تشترك نيوزيلندا في تحالف عملية الحرية الدائمة، التي بالإضافة إلى أهدافها الأوسع نطاقا، توفر مستوى من الاطمئنان للذين يعملون خارج المنطقة التي تدخل في نطاق ولاية قوة المساعدة الأمنية الدولية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. كما تساهم نيوزيلندا في قوة المساعدة الأمنية الدولية نفسها، وأعلن وزير دفاع نيوزيلندا عن رغبة الحكومة اليوم في مواصلة المساهمة بالأفراد في قوة المساعدة الأمنية الدولية في فترة الأشهر الستة القادمة حتى نهاية هذه السنة.

ونحن نرحب ترحيبا حارا بموافقة تركيا على تولي قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية، ونتطلع إلى العمل تحت القيادة التركية في الأشهر القادمة. وأود أيضا أن أشكر المملكة المتحدة على الدور الذي اضطلعت به في قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية أثناء فترة حاسمة. ومن الواضح أن قوة المساعدة الأمنية الدولية تضطلع بدور رئيسي في توفير بيئة آمنة يمكن في ظلها أن تزدهر العملية السياسية وأن يبدأ الإصلاح وإعادة الإعمار، ونحن نؤيد تمديد ولايتها تأييدا تاما، على النحو المقترح في مشروع القرار المعروض على المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): هناك إجماع داخل أفغانستان وخارجها أيضا على أن البلد، بعد عقدين من الحرب، يحتاج إلى السلام والاستقرار. وجميع المجموعات العرقية الأفغانية توافق على الحاجة إلى فهم السلام والحفاظ عليه. علاوة على ذلك، فإن المجتمع الدولي أعلن بالإجماع أنه مستعد لمتابعة عملية السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان.

ويسرنا أن نرى هذا الإجماع على كل المستويات وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ القرارات التي اتخذت في كانون الأول/ديسمبر الماضي في بون. كما يسرنا أن جمهورية إيران الإسلامية لا تزال قادرة على مساعدة الشعب الأفغاني بشكل نشيط على النهوض بقضيته وما برحت قادرة، من البداية، على المساهمة في عملية السلام في أفغانستان التي تقودها الأمم المتحدة وفي جهود إعادة الإعمار.

وتتابع حكومتي باهتمام شديد عملية انتخاب مجلس اللويا جيرغا، التي تعتبر حتى الآن ناجحة في الغالب. وقدم المسؤولون الإيرانيون المساعدة الكاملة إلى الوفد الذي بعثت به اللجنة المستقلة الخاصة المعنية بعقد مجلس اللويا جيرغا الطارئ إلى جمهورية إيران الإسلامية، والذي نجح في إنجاز مهمته التي تتمثل في اختيار ممثلين للاجئين الأفغان الذين يعيشون في إيران. ونأمل في أن تتمكن اللجنة من إنجاز عملها بنجاح وفي الوقت المناسب، على الرغم من أي عقبات قد تظهر على طول الطريق.

وفي هذا المنعطف، يتسم صون السلام والأمن في سائر أنحاء أفغانستان بأهمية كبرى. وبالرغم من أن هناك إشارات تدل على أن الأمن قد تحسن، فإن الحالة في سائر أنحاء البلد لا تزال هشة ومتقلبة. ولا يزال التجمع المحتمل لعناصر القاعدة والطالبان داخل أفغانستان وخارجها يدعو إلى القلق، وقد يثبت أن استمرار الشكوك والعداوة بين بعض القادة العسكريين الأفغان سيكون من عوامل عدم

الاستقرار. علاوة على ذلك، أود أن أحذر من أن العمليات العسكرية غير المدروسة التي يقتل فيها أفغان أبرياء لن تؤدي إلا إلى إضافة الشعور بعدم الاستقرار.

ونحن نفهم في الوقت نفسه، أن من الضروري تقديم قدر ملائم من المساعدة الأمنية الدولية للمساعدة على المحافظة على السلام في أفغانستان. بيد أنه في ضوء الحساسية الأفغانية والتجربة الماضية، نعتقد لمصلحة ديمومة السلام، بأن يظل التواجد العسكري الأجنبي في ذلك البلد في أدنى حد ممكن ولأقصر فترة ممكنة. ونرى أنه يتعين على جميع الأفغان وعلى المجتمع الدولي إيلاء الأولوية لإنشاء قطاع أمني أفغاني محلي. وقد تعهدت الحكومة الإيرانية بالمساعدة في ذلك المجال بتقديم التدريب إلى الشرطة الأفغانية.

كما تعتبر المخدرات في أفغانستان قضية تتعلق بالأمن. ويتعارض استمرار زراعة الخشخاش في ذلك البلد والحملة الأفغانية لتحقيق السلام. فهو يهدد البلدان المجاورة لأفغانستان، ويتعارض واستعادة الاستقرار في المنطقة. وإننا نشيد بما أبدته السلطة المؤقتة الأفغانية من تصميم على القضاء على زراعة الخشخاش، ونشيد بالبلدان الأجنبية التي تساعدها في ذلك الصدد. ونشجع المجتمع الدولي على المشاركة في الجهود الرامية إلى تشجيع مشاريع المحاصيل البديلة في أفغانستان وإلى إيجاد الحوافز للمزارعين الأفغان لزراعة المحاصيل الغذائية بدلا من الخشخاش.

إن عملية إعادة إعمار أفغانستان تبدأ تدريجيا، بالاستفادة من السلام النسبي في البلد والمناخ الدولي والإقليمي المؤاتي. ولا تزال الصلات الثقافية والتاريخية واللغوية بين إيران وأفغانستان تشكل حوافز قوية لمساهمة إيران في إعادة إعمار أفغانستان. وبالإضافة إلى هذا، نأمل أن تعزز إعادة بناء ناجحة لذلك البلد استتباب السلم وتساعد على تخفيف أزمة اللاجئين والاتجار غير المشروع بالمخدرات في المنطقة.

ولذلك، بينما نتوقع أن يتابع المجتمع الدولي بنشاط جهود إعادة البناء في أفغانستان، نعتقد أن خطط إعادة بناء أفغانستان ينبغي أن توضع حتى تشجع كل البلدان المعنية، وبخاصة البلدان المجاورة لأفغانستان، على التعاون في مسيرة إعادة البناء. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتم إعادة بناء أفغانستان وتنميتها الاقتصادية بما يتفق والمتطلبات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الأفغاني ويساعد على تحقيق التقارب بين الجماعات العرقية المختلفة في البلد.

إن حكومتي عقدت العزم على المشاركة في مسيرة إعادة البناء، وبدأت بالفعل عددا من المشروعات، بما في ذلك إنشاء طريق من الحدود الإيرانية إلى حيرات. ويجري أيضا إعداد دراسة جدوى لخط للسكك الحديدية يؤدي إلى حيرات أيضا. والمشروعان هامان على حد سواء، بالنظر إلى وضع أفغانستان باعتبارها بلدا مغلقا غير ساحلي. وعلاوة على ذلك، تم خلال الزيارة التي قام بها وزير الشؤون الاقتصادية والمالية الإيراني إلى كابل في نيسان/أبريل أن وقع الجانبان اتفاقات عديدة تغطي مجالات تعاون اقتصادي وتجاري مختلفة.

وطهران، إذ تعلق أهمية كبرى على تحقيق توافق بين جيران أفغانستان ومشاركتهم الهامة في بناء أفغانستان، استضافت يوم ١٨ أيار/مايو اجتماعا وزاريا لوزراء المالية من إيران وأفغانستان وباكستان، عقد تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأريد بالاجتماع تمهيد الطريق أمام المشاركة الإقليمية في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين المشاركين. وقد ركز على احتياجات أفغانستان الماسة، وتقديم منح وائتمانات لتعميرها وإعادة بناء البنية الأساسية للبلد. ووقع المشاركون مذكرة تفاهم تستهدف تعزيز

التعاون بواسطة وفيما بين قطاعاتهم الخاصة، وتيسير التعاملات التجارية وتنسيق الاستراتيجيات الإقليمية لتوسيع التعاون الاقتصادي بين البلدان الثلاثة. وأنشأ الاجتماع أيضا لجنة ثلاثية للتنسيق.

ونحن نولي أهمية لتنسيق العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان في ذلك البلد ونقدر غاية التقدير الجهود التي يبذلها السيد الإبراهيمي وزملاؤه، ونعرب عن التقدير أيضا لوكالات الأمم المتحدة التي بذلت قصارى جهدها لتجنب كارثة إنسانية في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، بمناسبة رئاستكم لمجلس الأمن ولترؤسكم هذا الاجتماع العام بشأن هذا الموضوع الهام.

لقد عانت أفغانستان طوال ٢٣ عاما. عانت على أيدي بشر كما عانت على يد الطبيعة. وأفغانستان لا تزال بلدا مدمرا وشعبها بحاجة ماسة إلى المساعدة الخارجية. واليوم ملايين الأفغان إما يعيشون في الخارج كلاجئين أو يواجهون مشقة كبيرة في داخل بلدهم. ومشاكل أفغانستان متعددة الوجوه. وشعبها يتطلب مساعدة غوثية طارئة فورا. والبلد نفسه بحاجة إلى إنعاش وإعادة تعمير كبيرين. ومع أن أفغانستان تفتح صفحة جديدة، وبالرغم من الآمال بشأن غد أفضل، فإن عملية استعادة التطبيع والاستقرار الكاملين تبدو بالتأكيد عملية طويلة وشاقة.

لقد رحبت باكستان باتفاق بون باعتباره حدثا يعد معلما هاما على الطريق يسعى إلى تحقيق تغيير أساسي في أفغانستان بالوسائل السلمية. وهذا الاتفاق يشكل أساسا لوضع نظام حكم سياسي عريض القاعدة متعدد الأعراق منشأ من الداخل بشكل حقيقي في أفغانستان. وهناك حدث آخر يمثل معلما هاما على طريق هذا التطور سيجري التوصل إليه الشهر القادم بعقد اللويا جيرغا طارئة. ونأمل أن يكون هذا الخطوة الأولى في عملية تؤدي في نهاية الأمر إلى إقامة حكومة تمثل الجميع بشكل حقيقي في أفغانستان مقبولة لكل الأفغان، تعزز الوحدة والاستقرار في الداخل وتحترم التزاماتها الدولية في الخارج، بما في ذلك التزاماتها تجاه جيرانها.

وباكستان تعرب أيضا عن تأييدها وتعاونها التامين مع الجهود المبذولة بقيادة الأمم المتحدة في أفغانستان. ولقد رحبنا بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الإشراف على جهود الإغاثة والإنعاش، القيام بدور الميسر في مساعدة الأفغان على إيجاد حلول نابعة من الداخل لمشاكلهم.

الآن، وقد التزم المجتمع الدولي بسلام أفغانستان، واستقرارها، وإنعاشها، وإعادة بنائها، يجب أن يظل ثابتا في إكمال المهمة التي بدأها. ويجب أن نستخلص الدروس من ماضي أفغانستان المأساوي. التاريخ يمكن أن يكون مختلفا؛ والمعاناة في أفغانستان والعنف الذي زاد من حدتها، كان من الممكن تجنبهما لو لم يتخل المجتمع الدولي عن أفغانستان بمجرد أن تحقق النجاح في الحرب الباردة.

إننا نشعر بالسرور إزاء تأكيدات الدول الكبرى بأنها لن تتخلى عن أفغانستان هذه المرة، وأنها ملتزمة بمساعدة أفغانستان على بناء السلم من خلال عملية بون السياسية، ولإعادة بناء اقتصاد ومجتمع ذلك البلد الذي مزقته الحرب. إن أفغانستان التي تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها يمكن أن تضطلع بدور حيوي في تعزيز السلام والأمن والتعاون في المنطقة.

من الواضح أنه بدون أمن داخل أفغانستان لا يمكن أن يكون هناك استقرار أو إعادة بناء أو إنعاش. فهذا هو الشرط الضروري الأساسي المسبق الذي يعتمد عليه مستقبل أفغانستان وشعبها كله. وتنفيذ اتفاق بون، بل المستقبل السياسي والاقتصادي لأفغانستان يعتمد على ضمان السلم والأمن هناك. لقد عانى الشعب الأفغاني طويلا حتى الآن على أيدي أمراء الحرب الطموحين والفصائل التي يقتل فيها الأخ أخاه. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يضمن أن عودة ظهور تلك الاتجاهات لن تعيق إنشاء بنية سياسية مستقرة في أفغانستان، على النحو المتصور في اتفاق بون.

إن اتفاق بون ينص على إنشاء قوة تخولها الأمم المتحدة ولاية صون الأمن في كابل، وأيضا في مناطق البلد الأخرى. ونحن نؤيد نشر القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كابل وتمديد ولايتها مدة ستة أشهر أخرى. ونرى أن حجمها ونطاقها يجب أن يوسعا ويمدا ليشملا البلد بأكمله، وبخاصة مراكزه الحضرية الكبرى.

لقد شاركنا المجتمع الدولي في المساعدة على إعادة بناء جيش وشرطة أفغانستان. وقد عرضت باكستان أن تساعد في تدريب الجيش والشرطة الوطنيين الأفغانيين، وأيضا في التعاون في السيطرة على المخدرات وفي إصلاح النظام القضائي في أفغانستان. لكن هذه العملية قد تكون بطيئة جدا لتلبية المتطلبات الأمنية الداخلية الفورية لأفغانستان، وبالتالي، الإبقاء على تنفيذ عملية بون في مسارها.

يعرف الجميع أن باكستان ظلت توفر الملجأ للملايين من اللاجئين الأفغان طوال عقدين. ونحن نرحب بالعودة الكبيرة للاجئين إلى أفغانستان. ونأمل أن توفر الجهود الدولية الوسائل المالية والتشغيلية الكافية لضمان إعادة تأهيلهم، وإعادة توطينهم، وإعادة اندماجهم في المجتمع الأفغاني الناشئ الجديد.

لقد تعهدت باكستان بتقديم مساعدات إلى أفغانستان قيمتها ١٠٠ مليون دولار لتلبية احتياجات إعادة التأهيل والتعمير الفورية، التي تشمل تعمير البنية التحتية في أفغانستان وإعادة تأهيل قطاع نظامها للاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع توليد الطاقة. ومن هذا المبلغ، تم بالفعل إنفاق مبلغ ١٠ ملايين دولار. وقدمت باكستان دعمها وتعاونها التامين للسلطة الأفغانية المؤقتة. ونعرب عن تقديرنا للترحيب الحار الذي قابلت به الإدارة الأفغانية المؤقتة الرئيس مشرف عندما قام بزيارة إلى كابل في شهر نيسان/أبريل. وأكد الرئيس مشرف للرئيس كرزاي بأن برنامج عمله هو برنامج عملنا. ونحن ملتزمون تماما بالمحافظة على تحسين الروابط الأخوية مع أفغانستان. وسنواصل العمل مع السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي للسعي إلى تحقيق الانتعاش والاستقرار في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل أفغانستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فرهادي (أفغانستان) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أشكركم على ترؤسكم مرة أخرى جلسة مكرسة لأفغانستان. ونعرب عن تقديرنا لتقرير السيد براندرغاست، وكيل الأمين العام. إن تقريره يساعدني في اختصار بياني.

لقد انقضت ستة أشهر تقريبا منذ أن أنشئت الإدارة الأفغانية المؤقتة بموجب اتفاق بون. وبالرغم من العقبات والصعوبات العديدة، كانت إنجازات الإدارة المؤقتة كثيرة. وحقيقة أن السلام والأمن استتبا بصورة عامة في أرجاء البلد، باستثناء منطقة حدود في الجنوب الشرقي من البلد،

لتستحق التقدير. ويجري العمل حاليا في عملية اللويا جيرغا التي من المقرر أن تنعقد بنجاح، بصورة عامة، في ١٠ حزيران/يونيه، في كل أنحاء البلد. وفي الوقت الحاضر يعود عدد كبير من اللاجئين إلى أفغانستان. ويحاول عدد كبير من الأفغان أن يجدوا أماكنهم في المجتمع مرة أخرى. وبدأت جهود معينة لإعادة البناء في أنحاء البلد. ولم يكن بالمستطاع تحقيق كل هذه الإنجازات بدون مساعدة المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، نعرب عن امتناننا لمجلس الأمن لاهتمامه بصفة خاصة بالحالة في أفغانستان. لقد قامت قوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان بدور إيجابي في البلد، بما في ذلك دورها في استعادة السلام والأمن. ونعرب عن الشكر للمملكة المتحدة على توجيهها دفة قوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان بمهارة كبيرة. ونود أن نؤكد لتركيا بأن الإدارة الأفغانية المؤقتة ستواصل تعاونها مع تركيا عندما تتولى إدارة قوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان. وأود هنا أن أنوه بأن قادة كبارا من تركيا أصدروا الأوامر في العشرينات من القرن العشرين إلى ضباطهم وإلى المسؤولين عن تدريب الجيش بالتوجه إلى أفغانستان، وبأن هذا التقليد استمر حتى الستينات من القرن العشرين.

وفي المؤتمر الذي عقد مؤخرا في جنيف، عرض وزير خارجية أفغانستان بالتفصيل موقف الإدارة الأفغانية المؤقتة بشأن عدد أفراد قوة الأمن الأفغانية وتشكيلها. ونعرب عن اعتقادنا بأن إنشاء القوة من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في تحقيق الأمن والاستقرار في أرجاء البلد.

إن توطيد السلام في أفغانستان لا يعتمد على الجهود الرامية إلى إعادة إنشاء قوة الأمن فحسب بل أيضا على جهود التعمير وإعادة التأهيل في البلد. ومن بعض الجوانب، يستطيع المرء أن يقول إن تمويل الجهود الرامية إلى إعادة بناء البلد يتسم بأولوية أعلى من أولوية إعادة إنشاء قوة الأمن. ونتيجة لذلك، فإن من شأن التسريح وإعادة إدماج المحاربين وإعادة إدماج الآلاف من اللاجئين أن ييسر إلى حد كبير تحقيق السلام والأمن. فالعامل الذي يتلقى راتبا متواضعا لن يسعى إلى الحرب إلى جانب تاجر حرب.

ونعرب عن الشكر أيضا لمجلس الأمن للقرار الذي سيعتمده اليوم بتمديد ولاية قوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان لفترة ستة أشهر. ونعرب أيضا عن الشكر لتركيا، البلد الذي تربطنا به علاقات صداقة وأخوة تاريخية والذي سيتولى إدارة قوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان. كما نعرب عن تقديرنا لكل البلدان التي ساهمت وشاركت في جهود القوة والجهود الرامية إلى مكافحة شبكة الإرهاب في أفغانستان. ونعرب عن امتناننا البالغ لأفراد من بلدان صديقة قاموا شخصيا بزيارات إلى أفغانستان للتحقق من الطريقة التي تعمل بها الإدارة الأفغانية المؤقتة؛ الأمر الذي كانت له قيمة كبيرة بالنسبة لنا.

ونعبر عن تأييدنا لنص مشروع القرار المتضمن في الوثيقة S/2002/569، الذي تؤيده الإدارة الأفغانية المؤقتة. ونعرب عن ارتياحنا الكبير للتأكيد في ديباجة مشروع القرار على الرسالة التي وجهها الوزير الأفغاني إل رئيس مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تعرب تركيا عن موافقتها على البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، أغتنم هذه الفرصة لأصف بإيجاز الاعتبارات الرئيسية التي أدت إلى اتخاذ تركيا

قرارا بتولي رئاسة قوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان بعد رئاسة المملكة المتحدة.

أود بداية أن أعرب عن تقديرنا للمملكة المتحدة، التي أتمت مسؤوليتها الهامة بطريقة تدعو إلى الإعجاب في هذا المنعطف الحيوي الهام. وحسبما أوضح بيان الاتحاد الأوروبي، لقد اقترب الشعب الأفغاني، بعد عقود من الحرب والاقتتال الداخلي، من عملية مصالحة تاريخية. وتعرب تركيا، بفضل علاقاتها التاريخية الوطيدة مع هذا البلد المحاصر وشعبه، عن سعادتها لهذه الفرصة التي أُتيحت لها كي تساهم على نحو متميز في هذا التطور الجاري حاليا نحو الحياة الطبيعية. وبهذا الأمل قررنا أن نصبح جزءا من القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان منذ بدايتها وأصبحت تركيا دولة مساهمة فيها.

تعلم تركيا تمام العلم أن نجاح عملية بون يتسم بأهمية جوهرية فيما يتصل بتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. ولهذا فإننا نتحرك بثبات لاغتنام الفرصة لمواجهة هذا التحدي التاريخي. والواقع أننا، استلهاما بهذا العزم على مواجهة التحدي قبِلنا بمركز الدولة القائدة لقوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان في مدينة كابل والمناطق المحيطة بها لفترة ستة أشهر. وغني عن القول إننا سوف نتحمل هذه المسؤولية بعد أن يقرر المجلس تمديد ولاية القوة.

ونفهم أن فترة الستة أشهر هذه سوف تبدأ بعملية نقل القيادة بالفعل إلى تركيا، التي نتوقع أن يحدث في القريب العاجل، في النصف الأخير من شهر حزيران/يونيه، وبمزيد من التحديد في ٢٨ حزيران/يونيه.

واتخذت الحكومة التركية هذا القرار استنادا إلى فهم أنه ستتم المحافظة على ولاية ومنطقة عمل القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١). وعلى هذا النحو، ستبقى مهمة قوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان الحالية لمساعدة الإدارة الأفغانية في المحافظة على الأمن، على النحو المتوخى في المرفق الأول من اتفاق بون.

وبفضل رئاسة المملكة المتحدة وبالمساعدة القيمة من الدول المساهمة، نجحت قوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان في القيام بدورها. ويظل استمرار الدعم القوي من المجتمع الدولي أمرا له أهميته للمحافظة على قدرات وفعالية قوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان في الوقت الراهن. ونتوقع من الدول الأعضاء أن تقدم مساهمات ملموسة وآنية للقوة. وفضلا عن ذلك، أشير إلى أن الصندوق الاستئماني الذي أنشئ بموجب القرار ١٣٨٦ (٢٠٠١) لتقديم الدعم المالي إلى الدول المساهمة في قوة المساعدة الأمنية الدولية لم يدخل بعد مرحلة تشغيلية. ويمثل هذا الصندوق شريان الحياة لقوة المساعدة الأمنية الدولية، ونتوقع أن تساهم الدول الأعضاء فيه.

وتأمل تركيا، بصفتها الدولة القائدة لقوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان في أن تقدم تقارير دورية إلى المجلس. ويحدونا الأمل أن تكون الستة أشهر، التي ستنقل بعدها تركيا مسؤوليتها إلى دولة خلف، فترة براقة لشعب أفغانستان في تاريخه المعاصر المؤلم.

أخيرا، أعرب عن الشكر للوفود التي أعلنت مساندتها لتولِّي بلدي دور الدولة القائدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أيرلندا، بلغاريا، الجمهورية العربية السورية، سنغافورة، الصين، غينيا، فرنسا، الكاميرون، كولومبيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٤١٣ (٢٠٠٢).

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.